البحث الســادس

مستقبل شكل البطالة فى مصر

فى ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية

دكتور مصــطفى محمد عز العرب

أستاذ مساعد ـ كلية التجارة وادارة الأعمال
جامعة حــلوان

مقـــــدمة :

تعتبر مشكلة البطالة فى مصر من أكبر وأقوى المشاكل الاقتصادية التى تواجه الادارة الاقتصادية منذ فترات عديدة ، حيث أولتها اهتماماتها وبشكل ملحوظ فى فترة الستينيات ، أملا فى التغلب عليها وتفادى المشاكل الاجتماعية والنفسية المترتبة على ازدياد معدلاتها ، لذلك لجـــأت الدولة الى محاولة تحقيق حالة الاقتراب من التوظف الكامل وخفض معدلات البطالة فى مصر ، على الرغم من عدم توافر الفرص الكافية من العمل ، الأمر الذى كان له آثاره الاقتصادية الوخيمة فيما بعد على الاقتصاد القومى · ولقد لجأت الدولة فى المراحل الأخيرة الى التخلى عن هذه السياسة ، أو تأجيل تطبيقها لفترة ليست بالقصيرة ، لاتاحة الفرصة الكافية لامتصاص قدر لا بأس به يتناسب مع امكانيات وفرص العمل الموجودة ، على أن تقوم الدولة بدور الملاذ الأخير لما قد يتبقى من عمالة عاطلة ·

لذا يمكن القول أن دور الدولة فى معالجة مشكلة البطالة قد تميز بثلاث فترات مختلفة كما يلى :

المرحلة الأولى : وهى عدم التدخل فى سوق العمـــل ، وتركه لقوى السوق الحر لكى تلعب دورها ، وهى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٠ ، حيث ظهرت

بوادر المشكلة فى السنوات الأخيرة نتيجة للتراكم السكانى الملحوظ ، وعدم وجود سياسة واضحة ومحددة للقوى العاملة ، بجانب عدم زيادة حجم الاستثمارات بالمعدلات المطلوبة ، بما يتمشى مع هذه الزيادة لامتصاصها ٠

المرحلة الثانية : وهى مرحلة التدخل الكامل من جانب الدولة فى سوق العمل ، وبدء تطبيق حق العمل لكل مواطن ، بعد تطبيق قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ٠ ومع تزايد تدخل الدولة فى القطاع الاقتصادى ، بدأت فى تطبيق سياسة الاقتراب من التوظف الكامل ، لكل من له القدرة على العمل ٠ لذلك بدء معدل البطالة فى الانخفاض (وان كانت هناك زيادة فى البطالة المقنعة) ٠

المرحلة الثالثة : وهى مع بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وظهور مشاكل نقص الكفاءة ، وتحميل المؤسسات والشركات الانتاجية بأعباء التوظف غير المنتج ، بدأت الدولة تتخلى جزئيا عن تطبيق سياسة التوظف الكامل ، والتدخل فى سوق العمل ، بهدف تشجيع الاستثمارات والتى عن طريقها يمكن فتح مجالات جديدة وفرص للتوظف أمام هذه الطاقات الهائلة من الخريجين ٠

غير أن مشكلة البطالة بدأت تظهر مرة أخرى على السطح ، خاصة بعد تعبئة جهود الدولة خلال سنوات الحرب ، ونقص الاستثمارات الانتاجية خلال هذه الفترة ، ثم خفض معدلات الاحلال والتجديد للاصول القائمة ، حيث أصبحت هذه القطاعات غير قادرة على استيعاب المزيد من العمالة ٠ فارتفعت معدلاتها بشكل ملحوظ(١) ، على الرغم من الجهود المبذولة ، خاصة وأن سياسة الانفتاح لم تؤتى ثمارها ، كما توقعته الادارة الاقتصادية فى القضاء على البطالة وزيادة فرص التوظف المختلفة ٠ وتشير التوقعات المستقبلية لها الى الارتفاع التدريجى فى السنوات القادمة ، مما يلقى بأعباء اضافية على الدولة ، متمثلا فى المشاكل التى سوف تصاحب هذا الارتفاع ٠

هدف وخطة البحث :

يهدف هذا البحث الى القاء الضوء على هذه الفرضية (ازدياد مشكلة البطالة فى مصر) ، متعرضا الى المتغيرات المختلفة التى تساهم فى هذا الارتفاع (والتى سوف يركز عليها القسم الأول من هذه الدراسة) والمتمثلة

فى المتغيرات القومية ، الاقليمية ،الدولية ، على أن يخصص القسم الثانى الى الأساليب الواجب اتباعها لمواجهة هذه المتغيرات والتى سوف يكون لها دورا فى خفض هذا الارتفاع المتدرج فى معدلات البطالة فى مصر معتمدين فى ذلك على المنهج التحليلى فى تحديد هذه المتغيـــــرات وتأثيراتها ، مع الاستعانة بالاحصائيات المختلفة التى تؤكد وتدعم وجودها ٠

القســـم الأول

المتغيرات الاقتصادية المستقبلية وأثرها على مشكلة البطالة فى مصر

تتميز مشكلة البطالة فى مصر فى أنها ليست وليدة العوامل أو**المتغيرات المحلية (القومية)** فقط ، وانما تتأثر **بالمتغيرات الاقليمية** ، نظرا لاتساع سوق أمام العمالة المصرية فى الدول الاقليمية المجاورة ، والتى تمتص نســـبة لا بأس بها تساعد فى خفض معدلات البطالة ٠ كما أن مصر شأنها شـأن العديد من الدول النامية الأخرى تتأثر **بالمتغيرات الدولية المختلفة** ، والتى تؤثر على منتجاتها التصديرية ذات الكثافة العمالية ، بالاضافة الى تدخل المؤسسات المالية الدولية فى توجيه سياساتها الاقتصادية ، بما يساهم فى زيادة معدلات البطالة ٠ لذلك فان أى تغيير فى هذه المتغيرات يعنى انخفاض صادراتها وبالتالى عدم التوسع فى هذه الصادرات ذات الكثافة العمالية (والتى تساعد على زيادة فرص العمل بها) وزيادة مشكلة البطالة فيها ٠ ويمكن التعرض الى كل من هذه المتغيـــرات ، كل على حـــدة فى المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول

اتجاه المتغيرات القومية وأثرها على مستقبل مشكلة البطالة

تلعب السياسات الاقتصادية على المستوى القـــومى دورا له تأثيره (ايجابا أو سلبا) على معدلات التوظف ، وامتصاص فائض القوى العاملة، باعتبار أن القوى البشرية هى المصدر الأساسى لتنفيذ هـــذه السياسات ، والعنصر الغير قابل للاحلال فى العملية الانتاجية على المستوى القومى ٠ وتشير اتجاهات هذه السياسات الى تأثيرها السلبى على معدلات التوظف ،

وارتفاع معدلات البطالة فى السنوات القليـــلة القادمة وذلك من خـلال المتغيرات التالية :

١ ـ الاتجاه الى تطبيق التخاصصية :

نتيجة لتطبيق قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ اتسع نطاق القطاع العام فى مصر ليشمل العديد من الانشطة الاقتصادية الرئيسية التى سيطرت عليها الدولة ، والتى أمكن من خلالها تطبيق سياسة التوظف الكامل ، من خلال تشغيل العاملين ، واتاحة فرص العمل لهم من خلال القرارات الادارية بتعيينهم ، مما أكهل هذه الشركات باعباء لا يمكن أن تتحملها فى ظل الادارة الخاصة · وبمرور الزمن ظهرت هذه الشركات بوجهها الحقيقى ، لما تعانيه من خسائر متتالية ، أصبحت عبئا على موارد الدولة فى ظل هـــذا الدعم المستمر لضمان بقاء استمرارها ·

غير انه فى السنوات الأخيرة ، ظهر خطورة استمرار هذا الوضع ، وتحمل الدولة أعباء هى فى غنى عنها ، ولابد من اعادة النظر فى السياسة الاقتصادية القائمة نحو استمرار تدعيم هذه الشركات الخاسرة ، وضرورة التخلص منها ببيعها الى القطاع الخاص · غير أن أولى محاولات الاصلاح فى هذه الشركات اذا تم بيعها هو ذلك العبء الضخم من القدرة العاملة التى حملت بها هذه الشركات عبر هذه السنوات الطويلة والتى أما أن تكون طاقة زائدة أو طاقة غير مستغلة ·

والتخلص من هذا العبء سيتم عن طريق تسريح عدد لا بأس به من هذه العمالة ، والتمسك بالعدد الضرورى الذى تتعادل عنده الانتاجية الحدية مع ما يدفع له من أجور · ان الخطورة على البطالة تكمن فى ظهور هذا الاتجاه واتساع نطاقه ليشمل ليس فقط الشركات الخاسرة ، ولكن الى القطاع العام ككل ، حيث هناك من ينادى بتصفيته وتركه الى القطاع الخاص ، مع انحسار دور الدولة فى وظائفها التقليدية بعيدا عن النشاط الاقتصادى ·

ان الادارة الاقتصادية الآن فى مرحلة الدراسة لتطبيق التخاصصية · وان كانت قد ظهرت بوادره بالمناداة ببيع الشركات الخاسرة ، الا أن هناك اتجاها عاما بدأ يزداد ينادى بعدم فاعلية دور الدولة فى المشاركة فى النظام

الاقتصادى ، وقصره فقط على الأنشطة الاستراتيجية ، وأصبح الخلاف الأن فى طريقة التنفيذ وليس فى السياسة العامة · لذا مع بدأ خطوات التطبيق ، فان اعداد وأرقام البطالة سوف تأخذ فى الازدياد التدريجى ·

٢ - الاهتمام بتحقيق الكفاءة الاقتصادية داخل الوحدات الانتاجية وتناقص الاهتمام بتحقيق الأهداف الاجتماعية :

لقد كان من نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادى ، قيام العديد من الشركات المختلفة التى تقوم بأنشطة مماثلة للانشطة التى تقوم بها شركات القطاع العام · ولقد ظهر من نتائج أعمال هذه الشركات (على الرغم من تحيز الدولة تجاه شركاتها) نجاحا غير متوقع اذا ما قورنت بشركات القطاع العام ، التى تظهر نتائجها خسائر عاما بعد آخر ، مما لفت الأنظار الى أسباب عدم الكفاءة فى هذه الشركات اذا ما قورنت بأنشطة شركات الاستثمار الجديدة ·

لقد أظهرت المقارنات ، أن من بين أسباب عـــدم تحقيق الكفـــاءة الاقتصادية ، هو استخدامها للعمالة استخداما غير كفء ، وهذا يرجع بصفة أساسية الى تحمل هذه الشركات بأعبـــاء كانت فى غنى عنها ،وأنه من الضرورى التخلص من هذه العمالة الزائدة والتى لها تأثيرها السلبى على العملية الانتاجية والكفاءة الاقتصادية ، مما يلقى بأرقام جديدة من العمالة خارج سوق العمل وبالتالى ازدياد المعدلات الحالية للبطالة(٢) ·

٣ - انخفاض نسبة الاستثمارات الى الناتج القومى :

تشير أرقام الاستثمارات الى الانخفاض التدريجى بدلا من الارتفاع ، اذا ما تم نسبتها الى الدخل المحلى الاجمالى · وهذا يعنى تناقص الفرص اللازمة التى توفرها هذه الاستثمارات اذا ما تم مقارنتها بالزيادة فى العدد الكلى للسكان ، وقوة العمل التى سوف يتم توافرها فى السنوات المقبلة · فبينما كانت هذه النسبة تصل الى ما يقرب من ٤٠٪ فى نهاية السبعينيات ، انخفضت الى النصف تقريبا (جدول رقم ١) ·لقد كان الاستثمار الحكومى هو المحدد الاكبر فى امتصاص فائض العمالة فى الستينات ، وعدم ظهور مشكلة البطالة فى تلك الفترة ، والتى من المتوقع أن تظهر نتيجة لهذا الاتجاه من جانب الدولة ·

جـــدول رقم (١)

الزيادة فى الاستثمارات الكلية وتوزيعاتها القطاعية

السنة	القطاعات السلعية		قطاع الخدمات الانتاجية		القطاعات الخدمية		الاجمالى	الدخل المحلى الاجمالى	نسبة الاستثمارات الى الدخل المحلى الاجمالى
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪			
١٩٧٠	٨٥٠ر٥	٥١ر٨	٤٦٩ر٥	٢٨ر٦	٣١٦ر٣	١٩ر٣	١٦٣٦ر٣	—	—
١٩٧٨	١١٨٩ر٢	٥٠ر١	٧٢٥ر٣	٣٠ر٦	٤٥٥ر٦	١٩ر٢	٢٢٧٠ر١	٦٢٣٢ر٠	٣٨ر٠
١٩٧٩	١٢٧٨ر٣	٤٥ر٨	٩٢٣ر٨	٣٣ر١	٥٨٣ر٨	٢٠ر٩	٢٧٨٥ر٩	٦٩٤٣ر٠	٤٠ر٧
١٩٨٠	١٧٣٦ر٧	٤٢ر٨	١١٧٨ر٣	٤٩ر٠	١٢٤٧ر١	٢٨ر٢	٤٠٦٢ر١	٢٤٣٣٨ر٥	٢٨ر٣
٨٢/٨١	٢٠٣١ر٢	٤٧ر٠	١٠٢٧ر٢	٢٢ر٧	١١٧٦ر٥	٢٧ر٢	٤٣١٦ر٢	١٩٦٣٨ر٨	٢١ر٩
٨٣/٨٢	١٩٠٢ر٦	٤٩ر٨	١٠٤٨ر٧	٢٧ر٥	٧٩٠ر٩	٢٠ر٧	٣٨١٨ر٦	٢١١٠٤ر٧	١٨ر١
٨٤/٨٣	٢١٨٤ر٧	٥٠ر٩	١٠٩٧ر٣	٢٥ر٦	٩٣٧ر٩	٢١ر٩	٤٢٨٣ر٩	٢٢١٦٠ر٠	١٩ر٣
٨٥/٨٤	٣٢٨٩ر٣	٤٨ر١	١٣٩٨ر٥	٢٠ر٤	١٩٧٥ر٣	٢٨ر٩	٦٨٣٦ر٤	٢٤٥٦٠ر٢	٢٧ر٨
٨٦/٨٥	٣٧٩٧ر٦	٥٠ر٠١	١٤٧٥ر٩	١٩ر٤	٢١٩١ر٧	٢٨ر٨	٧٥٩٣ر٥	٢٦٥٧٢ر٠	٢٨ر٥
٨٧/٨٦	٣٥٤٠ر٠	٤٥ر٩	١٢٣٥ر٨	١٧ر٤	٢٣٤٩ر٢	٣٠ر٥	٧٦٩٩ر٦	٤٠٨٣٢ر١	١٨ر٨

المصدر : النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى ، العدد ١ ، ٢ لسنة ١٩٨٧ ٠

٤ - بدء الاعتماد على القطاع الخاص للقيام بالحجم الاكبر من هذه الاستثمارات وتقلص دور الدولة :

لقد كانت سياسة الانفتاح ترجمة لدور جـــديد للدولة فى ممارستها للنشاط الاقتصادى · فلم تعد الدولة هى المحرك الأول ، والقائم بالعبء الأكبر فى دفع عملية الاستثمار داخل الاقتصاد القومى ، بل ينبغى أن يترك هذا العبء الى القطاع الخاص لما يتميز به من حساســية فى التنبؤ بفرص الاستثمار واستغلالها الاســـتغلال الأمثل · لذا فان دور الدولة كمحـــرك للاستثمار بدء يتناقص ·

وكما يتضح من جدول رقم (٢) أنه بينما كان نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات الكلية لا يتعدى ٧٪ فى بداية منتصف السبعينات ، وصل الى ما يزيد عن ٢٥٪ فى الثمانينات ·

غير أن القطاع الخاص اذا ما أنيط له هذا الدور ، فانه يحكم أهدافه فى تحقيق أقصى ربح ممكن ، فان امكاناته وطاقته فى استغلال القوة العاملة المتوافرة يكون محدودا ، لمحاولة تحقيق أقصى كفاءة ممكنة ، وفقا للاسس الاقتصادية المتعارف عليها · لذا فان درجة امتصاص القطاع الخاص لهذه العمالة سوف يكون محدودا ، ومع تناقص دور الدولة ، فان ذلك سوف ينعكس على طلب أقل من العمالة فى ظل هذا التزايد فى اعدادها ، مما قد يترك اعدادا لا بأس بها مازالت تبحث من عمل ويزيد من معدلات البطالة الموجودة والقائمة بالفعل ·

٥ - التحول الى سياسة تشجيع الصادرات :

لقد استمرت الادارة الاقتصادية لفترة ليست بالقصيرة فى الاعتماد على سياسة الاحلال محل الواردات ، لتخفيض درجـــة تبعيتها فى التجـــارة الخارجية ، بالاضافة الى الاعتقاد بأن ذلك يعتبر وسيلة لحل مشكلة البطالة وامتصاص قدر لا بأس به من القوة العاملة فى القطاع الصناعى والذى ارسيت قواعده بعد عام ١٩٦٢ · ولقد ساعدت هذه السياسة على ازدياد فرص العمل ، وان كان يعاب عليها ارتفاع تكلفة الفرص الاستثمارية لكل فرصة عمل واحدة ·

جـــدول رقم (٢)

المتوسط السنوى للاستخدامات الاستثمارية موزعة بين القطاع العام والخاص فى مراحل زمنية مختلفة ٦٤/٦٥ - ٩٢/١٩٩٣

الفتـــرة	القطاع العام		القطاع الخاص		الاجمالى
	قيمة	٪	قيمة	٪	
٦٤/٦٥-٦٥/١٩٦٦	٣٠٤٣ر٨	٩٣ر٤	١ر٢٤	٦ر٦	٣٦٧ر٩
٦٦/٦٧-١٩٧٣	٣٣٢ر٢	٨٩ر٠	٣٧ر٧	٢٠ر٥	٣٥٩ر٩
٧٤-٨١/٨٢	٢٠٢٥ر٢	٨١ر٥	٤٦٠ر٦	١٨ر٥	٢٤٨٦ر٥
٨٢/٨٤-٨٦/١٩٨٧	٥٣٠٩ر٥	٧٤ر٨	١٧٨٩ر٩	٢٥ر٢	٧٠٩٩ر٤
يستهدف					
٨٧/٨٨-٩٢/١٩٩٣	٥٥٦٣ر٣	٦٠ر١	٣٦٠٠ر٠	٣٩ر٣	٩٢٦٣ر٣

المصدر : مجلس الشورى ، سياسات الاستثمار ، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية القاهرة ١٩٨٥ ٠

غير أن الادارة الاقتصادية لجأت عقب تطبيق سياسة الانفتاح الى تبنى سياسة لتشجيع الصادرات ، على أساس انخفاض التكلفة الاستثمارية لفرص العمل المرتبطة بها اذا ما تم مقارنتها بسياسة الاحلال محل الواردات، اعتمادا على النتائج التطبيقية فى الدول النامية الأخرى والتى قطعت شوطا لا بأس به فى تطبيق هذه السياسة(٣) ٠ فباستخدام أسلوب المدخـــلات - المخرجات وجد أن الصناعات التشديرية فى المكسيك فىخلال حقبة الستينات قد استخدمت مدخلات عمل فى كل وحدة منتجة بمعدل أكبر بنسبة تتراوح من ١٦ الى ٢٠٪ ، وذلك بالمقارنة بصناعة احلال الواردات ٠

وفى دراسة أخرى فى كولومبيا ، وجد أن استثمار ١٠٠ مليون جنيه فى صناعة احلال الواردات فى حقبة السبعينات تستوعب عدد يتراوح من ٢٥٠٠ الى ٣٥٠٠ عامل فقط ، فى حين أنه اذا استخدم هـــذا القدر من الاستثمارات فى الصناعات التصديرية كثيفة العمل ، كالملابس ، المنسوجات،

الصناعات الزجاجية ، الأثاث ، وبعض الصناعات المعدنية فسوف يؤدى هذا الى تشغيل ٥٠ ألف عامل ٠

غير أنه لا يمكن تعميم هذه النتيجة وتطبيقها على كل الدول حيث أثبتت التجربة الصينية عكس ذلك ، حيث حققت معدلات عمالية مرتفعة فى خمس صناعات أساسية لاحلال الواردات(٤) ٠

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الخصوص ، هل تطبيق سياسة تشجيع الصادرات سوف تعالج مشكلة البطالة فى مصر فى الأجل المتوسط والقصير ؟ان الاجابة على ذلك تستلزم معرفة طبيعة الصناعات والمنتجات التصديرية ودرجة مرونتها فى السوق العالمية ، ومـــدى استيعابها للقوى العاملة فى مصر ٠ ان هيكل الصناعات التصديرية يعتمد بصفة أساسية على صادرات البترول ، القطن ، وبعض الصادرات الزراعية غير التقليدية ، ثم بعض المنتجات الصناعية والصناعات التحويلية البسيطة ٠ ان متطلبات العمل فى هذه المنتجات بسيطة اذا ما قورنت بمتطلبات العمل فى الدول التى اعتمدت على الصناعات التصديرية ٠ فصناعة البترول صناعة ذات كثافة رأسمالية عالية ، بالاضافة الى اعتمادها على الاستثمار الأجنبى ، ومشاركة العمالة الاجنبية فى مراحل انتاجها ٠ كما أن الصادرات الزراعية أيضا محدودة فى استخدامها للعمل ، وما لم يتم اجراء بعض العمليات الصناعية عليها وزيادة القيمة المضافة (الغزل والنسيج ، الملابس الجاهزة ، التعليب والتجفيف ٠٠٠ الخ) ٠ وهذا مرتبط بسياسة الاستثمار وتوجيهاته فى المرحلة المقبلة ، ومعدلات التعريفة الجمركية على هذه الصادرات فى أسواق الدول المتقدمة كما سيتضح فيما بعد ٠ وعلى الرغم من الارتفاع النسبى فى المنتجات المصنعة ذات الكثافة العمالية ، الا أن وزنها النسبى مازال محدودا ، وتأثيره لن يكون ملموسا على حجم العمالة وزيادة فرص التوظف (انظر جدول ٣) ٠

٦ ـ اتجاهات النمو السكانى :

على الرغم من أن الموارد البشرية تعتبر أساس التنمية ، وعنصر أساسى من عناصر الانتاج يتميز عن غيره فى عدم قابليته للاحلال الكامل ، الا أن هناك مستوى أمثل من الزيادة ينبغى توافره ، حتى يمكن استيعابه فى مختلف

جـدول رقـ (٣)

الصادرا حسب درجة التصنيع والاستخدام

مليون جنيه

الصـادرات / السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	**١٩٨٦**
الوقـــود	٥١ر٨	١٤٨ر١	١٦١ر٨	١٨٨ر٦	٥٣٥ر٤	١٣٧٠ر٦	١٤٥٧ر٣	١٤٤٦ر٧	١٤٠٠ر٧	١٢٦٤ر٠	١٧٦٧ر٧	**١٠٤٨ر٤**
القطن الخـام	٢٠١ر٨	١٥٤ر٨	١٨٢ر٣	١٣١ر٥	٢٦٧ر٣	٢٩٦ر٤	٣٢٠ر٠	٢٨٦ر٠	٣١٨ر٨	٣٤٥ر١	٢٩٩ر٠	**٣٠٨ر٤**
المـواد الخـام	٤٦ر٤	٧٢ر١	٧٨ر٥	٦٧ر٣	٨٢ر٦	١٠٤ر٦	١٠٤ر٤	١٣٤ر٨	١٥٥ر٤	١٤٠ر٠	١٣٢ر٢	**١١٧ر٥**
السلع نصف المصنعة	٨٨ر٨	٧٧ر٠	٩٠ر٥	١٤٧ر٥	٢٠٩ر٢	٢٠٨ر٨	٢٢٥ر٩	١٦٨ر٥	١٧٦ر٧	٢٠٠ر٠	١٧٧ر٣	**٢٧٤ر٥**
السلع تامة الصنع	١٥٩ر٨	١٤٢ر٤	١٥٥ر٣	١٤٤ر٩	١٩٣ر٣	١٥١ر٨	١٥٥ر٣	٢١٨٤ر١	٢٠٨ر٧	٢٥٣ر٨	٢٢٣ر٧	**٣٠٥ر٥**
الاجـمـالى	٥٤٨ر٦	٥٩٥ر٤	٦٦٨ر٣	٦٧٩ر٨	١٢٨٧ر٨	٢١٣٢ر٢	٢١٣٢ر٩	٢٢٦٢ر٩	٢٢٥٠ر٣	٢١١٧ر٩	٢٥٩٩ر٩	**٢٠٥٣ر٩**

المصدر : النشرة ا لاقتصادية ، البنك الاهلى المصرى ، العدد ٢١١ ، لسنة ١٩٨٧٠

الأنشطة الاقتصادية ، خاصة فى الدول النامية التى تفتقر الى الأموال اللازمة لتوفير فرص الاستثمار لامتصاص هذه الزيادة فى اعدادها ٠

وتشير معدلات الزيادة السكانية الى الارتفاع المستمر منذ الستينات وبداية السبعينات (انظر الجدول رقم ٤) ، وهذا يعنى أن هذه الزيادات فى تلك الفترة سوف تضيف الى قوة العمل فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات اعدادا لا يمكن الاستهانة بها فى سوق العمل ، الأمر الذى يتطلب توافر الفرص الاستثمارية التى تسمح بامتصاصها ٠ وعلى الرغم من اختلاف تكلفة

جـــدول رقم (٤)

السكان ومعدلات الزيادة السنوية

السنة	الجمـــلة (بالألف)	معدل الزيادة السنوية
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	٢ر٥٥
١٩٦٦	٣٠٠٣٦	٢ر٧٠
١٩٧٦	٣٨١٩٨	١ر٦٠
١٩٧٧	٣٨٧٩٤	٢ر٥١
١٩٧٨	٣٩٧٦٧	٣ر٠٦
١٩٧٩	٤٠٩٨٣	٣ر١٩
١٩٨٠	٤٢٢٨٩	٢ر٧٨
١٩٨١	٤٣٤٦٥	٢ر٨٤
١٩٨٢	٤٤٦٧٣	٢ر٧٨
١٩٨٣	٤٥٩١٥	٢ر٧٨
١٩٨٤	٤٧٥٠٠	٣ر٤٥
١٩٨٥	٤٨٧٧٦	٢ر٦٩
١٩٨٦	٥٠٤٥٥	٣ر٣

المصدر : النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى العدد ١ ، ٢ ، لسنة ١٩٨٧ ٠

الفرص الاستثمارية اللازمة لامتصاص هذه العمالة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، الا أنه اذا ما أخذ المتوسط لهذه الزيادة ، ومتوسط تكلفة الفرصة الواحدة ، لاتضح ضخامة قيم هذه الاستثمارات(٥) ، التى قد يصعب توفيرها ، خاصة اذا عرفنا أن الميل الحدى للادخار فى مصر ضعيف ، بما لا يسمح بتوفير هذه الاستثمارات ، كما أن أرقام الديون لا يمكن زيادتها ، خاصة فى ظل الظروف الدولية وقيم الديون الحالية التى تسعى الادارة الاقتصادية الى تخفيضها ، والحد منها ، لاستنزافها جزء لا يستهان به من الموارد المحلية ٠

من ذلك يمكن القول أن الزيادة السكانية فى السبعينات ونهاية الستينات ، بالاضافة الى السياسة الاقتصادية التى تسعى الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاعتماد على القطاع الخاص فى دفع عملية التنمية الاقتصادية، وانحصار دور الدولة فى الأنشطة الاستراتيجية وتخليها عن الأهداف الاجتماعية ، سوف يكون لهما من التأثير على معدلات البطالة المستقبلية فى مصر ، بالازدياد التدريجى ٠

المبحث الثانى

المتغيرات الاقليمية وأثرها على مستقبل البطالة

على الرغم من أن مشكلة البطالة تعتبر مشكلة قومية تتحكم فيها العوامل الداخلية بصفة أولية ، الا أنها فى مصر تتميز بانعكاس الوضع الاقليمى عليها ، لماتمتعت به مصر من ميزة فى تصدير فائض العمالة لديها الى الدول العربية (حيث أن هجرة العقول المصرية الى الخارج مازالت فى اطار محدود وغير مؤثر) ٠ لذلك فان أى تأثيرات داخل هذا الاطار الاقليمى الذى تتحرك فيه هذه العمالة يؤثر ايجابا أو سلبا على مشكلة البطالة فى مصر ٠ غير أنه يمكن القول أن مشكلة البطالة سوف تتأثر سلبا فى السنوات القادمة نتيجة تفاعل ثلاث متغيرات اقليمية أساسية وهى :

١ ـ الهجرة المعاكسة من دول النفط :

يقصد بالهجرة المعاكسة هنا هو عودة العاملين المصريين واستقرارهم

نهائيا فى مصر بعد انحسار الثروة النفطية ، وتضاؤل فرص العمل فى هذه الدول · ان هذه الهجرة تثير العديد من المشـــاكل ، والتى تعتبر البطالة احداها ، خاصة وأن معظمهم مازالوا فى سن العمل وقادرين على العطاء والمشاركة · لقد بدأت عوامل الطرد سواء من جانب الدول المستوردة أو على النطاق المحلى(٦) · والسؤال الآن هو ، هل يمكن لسوق العمل المصرى بامكانياته وعائده من امتصاص هذه القوة البشرية العائده ، أم أنها فى ظل هذه الدخول التى حققتها ، سوف تبحث عن فرص عمالة من نوع آخر غير الذى تعودت عليه ، مما يزيد من صعوبة المشكلة ، خاصة وأن امكانياتهم المادية ضعيفة ، وفرص الاستثمار محدودة أمامهم ، مما يضيف أعدادا أخرى بدون عمل ، مترقبة لفرص محددة من العمل لا غير ·

فباستعراض اجمالى أعداد العاملين المصريين فى الدول العـــربية ، يلاحظ مدى ازدياد الوزن النسبى لهم بالنسبة لقوة العمل الكلية فى هذه الدول (انظر جدول رقم ٥) ، والتى تصل الى ٨٦٪ فى العراق ، ويصل

جـــدول رقم (٥)

العمالة الأجنبية مصرية وغير مصرية فى أهم الدول العربية

من عام ١٩٨٤

الـدولة	العمالة المصرية	العمالة غير المصرية	اجمالى قوة العمل	نسبة العمالة المصرية لاجمالى قوة العمل الاجنبية
الكويت	١٣٦٥٢٩	٢٩٣٧٧٦	٤٣٠٣١٥	٣١ر٧٣
البحرين	٤٠٠٠	٨١٠٠٠	٨٥٠٠٠	٤ر٧١
الأردن	١٦٠٠٠٠	٥٩٢٦٠٠	٧٥٢٦٠٠	٢١ر٢٦
السعودية	٤٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٥ر٠٠
العراق	١١٦٣٧٣٢	١٧٧٣٢٦	١٣٣٩٠٥٨	٨٦ر٩١
قطـــر	١٦٣٨٤	٢٣٠٥٦	٣٩٤٤٠	٤١ر٠٤
الاجمالى	١٨٨٠٦٥٥	٢٣٦٥٧٥٨	٤٢٤٦٤١٣	٤٤ر٢٩

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب ·

أدناها فى البحرين ٥٪) · لذلك فان أى تخفيض فى اعداد هؤلاء العاملين فى هذه الدول سوف يكون تأثيره ملموسا على معدلات البطالة · كما يلاحظ أيضا (من جدول رقم ٦) والذى يبين توزيع هذه العمالة حسب النشاط الاقتصادى ومدى استمرار هؤلاء العاملين فى هذه الأنشطة ، خاصة بعد انهيار أسعار البترول · ان الجزء الاكبر يتركز فى قطاعين أساسيين هما : قطاع التشييد والبناء ، وقطاع الخدمات والفنادق · ويشير القطاع الأول ، وهو صناعة ذات كثافة عمالية عالية ، الى التناقص النسبى فى أعداد هؤلاء العاملين المطلوبة فى السنوات القادمة ، نظرا لانخفاض الانفاق الحكومى على أعمال التشييد ، بعد استكمال معظم أجزاء البنية الأساسية فى هذه الدول · بالاضافة الى صعوبة استمرار هؤلاء العاملين فى نفس الانشطة بعد هذه السنوات وعودتهم وتقاضى أجورا تقل كثيرا عما كانوا يتقاضونه فى هذه الدول ، وبحثهم عن أنشطة طفيلية تحقق لهم دخلا أفضل · كما أن قطاع الخدمات والفنادق ، يتضاءل النشاط الاقتصادى فيه نظرا لانخفاض الدخل القومى وتأثير السياسات الانكماشية التى أتبعتها هذه الدول بعد هذا التخفيض فى أسعار البترول · لذا فان حجم العمالة سوف يتأثر ، وأن كان بدرجة أقل من عمال التشييد والبناء ·

٢ ـ الحرب العراقية الايرانية وحالة اللاسلم واللاحرب :

لقد كانت الحرب العراقية الايرانية أحد أسباب لجوء العمالة المصرية الى العراق بعد الاستعانة بالقوة العاملة العراقية فى جبهة القتال وضرورة وجود القوة العاملة بالداخل للقيام بالعمليات الأساسية التى تساعد على دفع مسيرة الاقتصاد العراقى · لقد وجدت العراق من فائض العمالة المصرية الفرصة للاستعانة بها وبكميات ضخمة ، خاصة فى السنوات الاولى ، ومع استمرار الحرب كان هناك شبه استقرار لهذه العمالة ·

غير أنه بانتهاء هذه الحرب وسكوت المدافع ، بدأ الاتجاه نحو الاستغناء عن هذه العمالة ، وبطريقة غير مباشرة ، وان كانت هنـــاك دلائل تشير الى احتمال طلب المزيد فى عمليات البناء والتعمير ، الا أن الوضع الحالى لا يبشر بذلك ، نظرا لحالة اللاسلم واللاحرب القائمة الآن بين العراق وايران، الأمر الذى لا يحفز على اعادة التعمير التى من المتوقع لها أن تتم ، وان كانت

جـــدول رقم (٦)

العدد الاجمالى والنسبى لقوة العمل المصرية فى أهم الدول العربية
طبقا للنشاط الاقتصادى عام ١٩٨٤

النشـــاط	العددبالألف	٪	السعودية	الكويت	قطـر	الامارات	الاردن	الجملة
المناجم والمحاجر	٢٠	٣	٦	٤	٢	٤	٣٠	١٠٠
الصناعة التحويلية	٦٣	٨	٥٠	٢٢	٢	١٠	١٦	١٠٠
الكهرباء والغاز	١٩	٣	٧٠	٥	٣	١١	١١	١٠٠
التشـييد والبناء	٢٩٠	٣٦	٤٠	١٧	٢	١٤	٢٧	١٠٠
النقل والمواصـلات	٢٧	٤	٧٠	١٨	٢	٣	٧	١٠٠
التجارة والمال والبنوك	٣٢	٤	٧٤	١١	٤	٥	٦	١٠٠
الخدمات والفنادق	٢٤٤	٣١	٥٧	٢٤	٤	١٢	٣	١٠٠
الزراعة والصيد	٧١	٩	٥٩	٤	١	٢	٣٤	١٠٠
الجمـــلة	٧٦٦	١٠٠	٤٢٦	١٠٥	٢٠	٦١	١٣٤	

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب ٠

الآمال معقودة فى ظل مجلس التعاون العربى الى ازدياد وتطوير أسس انتقال العمالة وتنظيمها ، بما يكفل اسبقرار هذه العمالة ٠

٣ - الارتفاع النسبى فى تكلفة العمالة المصرية وانخفـــاض ميزتها النسبية فى دول الخليج :

تعتبر أسواق الخليج امتدادا لسوق العمل المصرى فى المجالات المختلفة حيث ساعدت الثروة النفطية هناك على تبنى برامج طموحة للتنمية ، الأمر الذى أدى الى الاستعانة بأعداد ليست بالقليلة فى مختلف المجالات ٠ غير أنه مع بداية الثمانينات وتدهور أسعار البترول ، وانخفاض عائداته ، بدأت هذه الدول فى تبنى برامج للتقشف ، مع أقل تأثير على برامجها التنموية ٠ ولقد اكتشفت هذه الدول توافر الفرص البديلة ، ذات التكلفة الأقل ، خاصة العمالة الآسيوية ، التى يمكن لها أن تتولى نفس الأعمال ، وبمعدلات أجور متدنية اذا ما قورنت بما كانت تتقاضاه العمالة المصرية ، والتى لا يمكنها البقاء والاستمرار فى هذه الأعمال عن هذه المستويات المتدنية من الأجور وظروف العمل والمعيشة اللازمة لها ٠

من ذلك يمكن القول أن البعد الاقليمى سوف يكون له تأثيره السلبى فى امتصاص المزيد من العمالة ، بل سوف يساهم فى اضافة قوى عاملة جديدة ذات سلوك جديد ، والبحث عن فرص عمل مختلفة بعد ارتفاع مستويات دخولها والدخول فى أنشطة فرعية أخرى (ان وجدت !) ، مما يزيد من حدة البطالة داخل الاقتصاد المصرى ٠

البحث الثـالث

المتغيرات الدولية وأثرها على مستقبل البطالة

تتمثل المتغيرات الدولية فى دور المؤسسات المالية الدولية فى التأثير على مسار التنمية ، خاصة فى ظل الاعتماد على الاقتراض الخارجى منها ، بالاضافة الى زيادة دور الحماية على المنتجات المصدرة من الدول النامية فى أسواق الدول المتقدمة ، باعتبار أن منتجاتها ذات كثافة عمالية ، وكل زيادة فى هذه الحواجز الجمركية وغير الجمركية معناه تضـــاؤل فرص

امتصاص العمالة الزائدة وتفاقم مشكلة البطالة ، وأخيرا دور ارتفاع وتقدم المستوى التكنولوجى فى توفير العمالة وأثره على اقتصاديات الدول النامية ذات الوفرة العمالية ، وازدياد دور البطالة فى ظل التقدم التكنولوجى بها خاصة بالنسبة للمعدات الرأسمالية والتى يتم استيرادها من الدول المتقدمة٠

١ ـ دور المؤسسات المالية الدولية :

تلعب المؤسسات المالية الدولية دورا رئيسيا الآن فى توجيه السياسات الاقتصادية داخل الدول التى لجأت اليها للاستعانة بالقروض التى تمنحها هذه المؤسسات ، والتى غالبا ما تتطلب ضرورة اعـــادة توجيه سياساتها الاقتصادية ، بما يهدف رفع الكفاءة ، حتى تتمكن من دفع عملية التنمية بها٠ لذلك لجأت هذه المؤسسات الى التدخل خلال هذه الاقتصاديات ، الأمر الذى يؤثر وبصورة غير مباشرة على معدلات التشغيل والبطالة ٠

وتعتبر مصر احدى هذه الدول التى وقعت فى مصيدة الديون الخارجية، والتى استعانت بها عقب حرب ١٩٧٣ لدفع عملية التنمية ، حيث أثرت وبشكل مباشر على كل برامج الاصلاح بها ، خاصة بعد تضخم هذه الديون وبدء ظهور صعوبة عدم امكانية السداد ٠ لذا فان أى محاولة لتجديد أو اعادة جدولة هذه الديون والحصول على قروض جديدة ، فان هذه المؤسسات بدأت تتدخل وبصورة غير مباشرة من خلال برامج التكييف والاصلاحات المختلفة الواجب القيام بها قبل اعادة الجدولة أو منح قروض جديدة ٠ لقد تمثلت هذه الاصلاحات بصفة أساسية فى عنصرين أساسيين لهما تأثيرهما على قوة العمل والبطالة وهما :

(أ) خفض الانفاق الحكومى وترشيده بشكل يمكن من خفض مقدار العجز الحكومى والذى يمثل بند الأجور فيه العنصر الأساسى فى اجمالى الانفاق الحكومى ٠ لذلك فان الدولة بدأت فى خفض هذا الانفاق ، والتخلى جزئيا عن سياساتها فى تعيين الخريجيين سنه بعد أخرى ، وتأجيل تعيينهم (وصلت الآن ٥ سنوات من التخرج) ، مما يعنى ارتفاع معدلات البطالة وبشكل ملحوظ فى السنوات القادمة اذا ما استمرت فى اتباع نفس السياسة٠

(ب) تبنى سياسة تشجيع الصادرات والتخلى جزئيا عن سياسة احلال الواردات ، حيث أن الأولى أثبتت فى التطبيق نجاحها فى :

١ ـ تحقيق معدلات مرتفعة من النمو فى الدول التى طبقتها اذا ما قورنت بالسياسة ٠

٢ ـ الميزة النسبية فى توفير فرص التوظف ، حيث أن الأولى تساعد وبشكل أكبر فى خلق فرص توظيف أفضل(٧) ٠

لذلك يمكن القول أن هذا الخفض وهذا التحول فى السياسة التجارية سوف يكون لهما تأثيرا سلبيا على العمالة ويؤديا الى ارتفاع معدلات البطالة، وذلك فى ظل دراسة مستقبل هذه الصادرات ونوعيتها ٠

٢ ـ ازدياد درجة الحماية أمام المنتجات المصرية ذات الكثافة العمالية:

تعتمد الدول النامية ومنها مصر (اعتمادا كبيرا فى رفع معدلات التنمية بها) على العالم الخارجى فى تجارتها الخارجية ، خاصة بالنسبة لصادراتها ذات الكثافة المعالية الى الدول المتقدمة ، غير أن هذه الدول تواجه بارتفاع فى معدلات التعريفة الجمركية عند تصديرها هذه المنتجات ٠ فالجدول رقم (٧) يبين مدى ارتفاع نسبة التعريفة الجمركية فى استيراد نفس المنتجات من الدول النامية اذا ما قورنت بالدول المتقدمة ٠ لذلك تبذل المحاولات من جانب الدول النامية للمطالبة بخفض التعريفات الجمركية ، للسماح لصادرات هذه الدول ذات الكثافة العمالية فى اختراق أسواق هذه الدول ، بما يؤدى الى ارتفاع معدلات التشغيل بها ٠ غير أنه على الرغم من النجاح الذى حققته الدول النامية فى تخفيض التعريفات الجمركية من خـــلال دورات الجات المتعددة ، الا أن الدول الصناعية المتقدمة نجحت هى الأخرى فى فرض العديد من الوسائل الغير مباشرة والتى ساعدت على مواجهة هـــذا الخفض فى التعريفات الجمركية ، مما كا نله التأثير السلبى على صادرات هذه الدول٠ وهذا يتضح من الجدول رقم (٨) حيث يلاحظ مدى التغير فى واردات الدول المتقدمة التى تواجه قيودا غير جمركية ، واتجاه وارداتها الى الدول المتقدمة٠

كما أن التفرقة الجمركية مازالت فى غير صالح الدول النامية التى

جـــدول رقم (٧)
متوسط التعريفة الجمركية المطبقة فى ١١ دولة من
الاقتصاديات المتقدمة ، مقسمة سلعيا
(سنة ١٩٨٣)

المجمـوعة السـلعية	لكل الواردات	التعريفة المطبقة الـواردات من الدول النامية
	٪	٪
الغـــذاء	٣ر٥	٥ر٥
المواد الزراعيـــة	٥ر٠	٥ر٠
الوقـــود	٦ر٠	٦ر٠
الكيمـــاويات	١ر٣	٧ر٣
المنتجات المصنعة	٧ر٤	٧ر٦
كـــل البنـــود	٠ر٣	٧ر٢

المصدر : بيانات الجدول تم اعدادها بناء على مقالة لـ :

Samuel Laird and J. Michael Finger, Protection in Developed and Developing Countries : An Overview", Presented at the World Bank Thailand Development Research Institute Conference, Bankok, October, 1986, p. 7.

تواجه مشكلة البطالة ، وتحاول حلها باجراء بعض العمليات الصناعية على منتجاتها الخام وزيادة القيمة المضافة اليها ، حيث يلاحظ من الجدول رقم (٩) مدى ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية على جميع المنتجات التى تخضع لأى عمليات صناعية • لذلك فان استمرار الوضع الحالى معناه المزيد من البطالة لانخفاض الطلب على صادرات الدول النامية على السلع ذات وكثافة العمالية •

جـــدول رقم (٨)

التغير فى واردات الدول المتقدمة والتى تواجه قيودا غير جمركية
١٩٦٦ ـ ١٩٨٦

الدول المستوردة	١٩٦٦ النسبة المئوية للواردات	١٩٦٦ القيمة (مليون دولار)	١٩٨٦ النسبة المئوية للواردات	١٩٨٦ القيمة (مليون دولار)
كل الدل	٢٥ر٣	٢٩ر٥١٠*	٤٨ر٠	٣٥٥ر٥٣٢
المجموعة الأوربية	٢٠ر٨	١٤ر٥٩٥	٥٤ر١	١٦٩ر١٥٣
فنلنـــــدا	١٥ر٢	٢٢٧ر٠	٥١ر٣	٧ر٠٧٦
اليـــابان	٣١ر٤	٣ر٦٤٧	٤٣ر٥	٥٧ر٥٢٥
النرويج	٣١ر٠	٧٧٨ر٠	٢٣ر٢	٣٥٤٣
ســـويسرا	١٩ر٢	٧٨٣	٥٠ر١	١٥ر١٦٦
الولايات المتحدة	٣٦ر٤	٩٣٧٩	٤٥	١٠٣ر٠٦٩

(*) تم تعديل القيمة لعام ١٩٦٦ باستخدام أسعار ١٩٨٦ حتى يمكن اجراء المقارنة ٠

المصـــدر :

Sam Laird and Alexander Yeats, "Non tariff Barriers Of Developed Countries, 1966-1986, Finances and Development, IMF, March, 1989 p. 13.

جـــدول رقم (٩)

التعريفة الجمركية المطبقة بعد جولة طوكيو للمواد الخام والمواد الأولية المصنعة فى بعض الدول المتقدمة (٪)

المنتج	المجموعة النمسا	الأوربية	اليابان	النرويج	سويسرا	الولايات المتحدة
اللحـــــوم						
طازجة ومجمدة	٠ر٢	٦ر٦	١٠ر١	٨ر٣	٤ر٢	١ر٦
مصنعة	٢ر٦	١٧ر٩	٢٢ر٥	٨ر١	٥ر٢	٢ر٣
الخضـــروات						
طـــازجة	٢ر١	٦ر٧	٩ر٠	٣ر٤	٤ر٩	٧ر٦
مصـــنعة	١٣ر٣	١٥ر١	١٧ر٥	٦ر٦	١١ر٤	١١ر٠
الفـــواكه						
طـــازجة	٣ر١	٧ر٧	٢١ر٥	١ر٠	٧ر٤	١ر١
مصـــنعة	١٧ر٣	١٦ر٦	٢١ر٨	٣ر١	١٣ر٧	٢٠ر٣
الزيوت النباتية						
البـذور الزيتية	٠ر٥	صـفر	٠ر٣	صفر	٠ر١	١ر٠
الـــزيوت	١ر١	٦ر١	٦ر٢	٤ر٥	٨ر٢	٠ر٧
الســـكر						
خـــام	صـفر	صـفر	٣ر٣	٣ر٦	٤٢ر٣	٠ر٦
مكـــــر	صـفر	صـفر	٨٢ر٥	٢ر٧	٣٤ر١	٩ر٩
الدخـــان						
خـــام	٩ر٧	صـفر	صـفر	صفر	صـفر	٨ر٨
مصـــنع	٢١١ر٣	٦١ر٨	٨٢ر١	٥ر١	١٧ر٦	٩ر١

المصدر :

البيانات من :

Alexander Yeats, **The Escalation Of Trade Barriers in The Uruguay Round: A Hand book On the Multilateral Trade Negotiations** ed. J. Michael Finger and Andrzej Olechowski (Washington, D.C. World Bank, 1987).

٣ - ازدياد درجة التقدم التكنولوجى والاعتمـــاد على السلع ذات الكثافة الرأسمالية :

تعتمد الدول النامية فى تقدمها الفنى على استيراد المعدات والأدوات الصناعية من الدول المتقدمة · غير أن هذه الدول فى تصديرها هذه المنتجات تعتمد أساسا على أسواقها ، بالتالى تسعى الى انتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية ، نظرا لندرة القوى العاملة لديها ، على عكس الدول النامية · لذلك من الملاحظ أن درجة التقدم الفنى تكون دائما مصحوبة بازدياد الكثافة الرأسمالية وانخفاض درجة استخدام العمل فيها · ان استمرار التقـــدم التكنولوجى معناه توفير فرص التوظف أقل · لذلك من المتوقع ازدياد فرص البطالة فى الدول النامية (ومنها مصر) مع ازدياد درجة التقدم الفنى ، عند تصديرها لهذه المنتجات فى السنوات القادمة ·

ويبين الجدول التالى (جدول رقم ١٥) هيكل الصـــادرات للدول النامية ، مقارنا الوضع الذى كان عليه عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٤ حيث يلاحظ أن نصيب الدول النامية بصفة عامة من السلع ذات الكثافة العمالية بدأ فى التناقص ، بينما نصيبها من السلع الأخرى غير التقليدية بدأ يأخذ فى التصاعد فى سنوات الأخيرة (وان كانت سلعا ذات كثافة رأسمالية ، (نتيجة لتطبيق دورة Vermon فى الانتاج وانتقاله من الدول المتقـــدمة الى الدول النامية) · هذا الاتجاه الجديد يعنى امتصاص نسبة أقل من العمالة فى الانتاج · ومع ازدياد السكان والزيادة المتواضعة فى الاستثمارات سوف تتضاعف أرقام البطالة بمرور الزمن ·

القســـم الثـانى

أساليب مواجهة المتغيرات الاقتصادية المستقبلية المؤثرة على ازدياد معدلات البطالة

ان مواجهة مشكلة البطالة فى مصر يثير العديد من المشاكل ، خاصة وأن أى اصلاح اقتصادى ، (والذى كان من المفروض أن يكون له تأثير ايجابى على خفض معدلاتها) سوف يزيد من حدتها ، نظرا لأنه يمتد لمعالجة آثـــار

جدل رقم (١٠)

هيكل صادرات البلدان النامية من السلع المصنوعة
(١٩٧٠ ـ ١٩٨٤)

البيـــــان	حصة البلدان النامية من الصادرات(أ) ١٩٧٠	١٩٨٤	معدل النمو(ب)
صادرات السلع المصنوعة التقليدية			
قائمة على أساس كثافة العمل			
المنسوجات والملبوسات(٨٤و٦٥)	٣١ر٣	٢٤ر٨	١١ر٨
الأحـــذية (٨٥)	١ر٨	٢ر٩	١٨ر٢
صادرات أخرى قائمة على أساس كثافة العمل (٦١ ، ٨٣)	٢ر٩	٢ر٣	١١ر٦
الاجمـــالى	٣٦ر٠	٣٠ر٠	١٢ر٤
صادرات قائمة على أساس الموارد			
الخشب والفلين (٦٣)	٣ر٦	١ر٥	٦ر٩
السلع المصنوعة من الورق (٦٤)	٠ر٨	١ر١	١٧ر٦
صادرات أخرى قائمة على أساس الموارد (٥٢ ، ٥٦)	٠ر٨	٠ر٩	١٤ر٥
الاجمـــالى	٥ر٢	٣ر٥	١٢ر٢
صادرات السلع المصنوعة غير التقليدية(حـ)			
الآلات الكهربائية (٧٢)	١٦ر١	١٦ر٧	١٦ر١
المواد الكيماوية (٥١)	٨ر٢	٩ر٩	١٥ر٣
آلات غير كهربائية (٧١)	٤ر٢	٨ر٧	٢٠ر١
معدات النقل (٧٣)	٢ر٦	٥ر٢	٢٠ر٠
الحديد والصلب (٦٧)	٦ر٢	٦ر٥	١٤ر٢
سلع أخرى غير تقليدية (د)	٢١ر٤	١٩ر٥	١٢ر٩
ا لاجمـــالى	٥٨ر٨	٦٦ر٥	١٥ر١
الاجمـــالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة : الارقام الواردة بين الأقواس هى الفئات المستخدمة فى التصنيف القياسى للتجارة الدولية بالنسبة لمجموع كل ناتج ٠

=

الماضى البعيد ، والذى سعى الى تحقيق حالة الاقتراب من التوظف الكامل بدون وجود الظروف أو الفرص اللازمة التى تساعد على ذلك من الناحية الاقتصادية · لذا فان محاولة التخفيف من حدة المشكلة يتطلب مواجهة هذه المتغيرات السابق ذكرها بأساليب غير تقليدية للقضاء على أسباب الخلل · ان محاولة السيطرة على معدلاتها يتطلب سياسة طويلة الأجـــل تأخذ فى الاعتبار هذه المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية :

أولا : على المستوى القومى :

ان مشكلة البطالة هى مشكلة قومية بالدرجة الأولى ، وان المحاولات لتخفيضها والتأثير على ارتفاع معدلاتها ، انما هو مرتبط أساسا بالسياسة الاقتصادية القائمة وتوجهاتها · لذلك فان هذا الخفض يمكن أن يتم فى ضوء المبادىء التالية ، مع التركيز على أهمية تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة، الى جانب أهمية اعادة النظر فى بناء السياسة التعليمية :

١ ـ تغيير هيكل الانتاج وذلك بالتركيز على الصناعات المختلفة ذات الكثافة العمالية ، وعدم الاستمرار فى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة ، وبما يمكن من الاستفادة من الميزة النسبية داخل الدولة ، متمثلا فى العمالة الرخيصة نسبيا ·

٢ ـ محاولا استغلال الطاقات الانتاجية القائمة ، وبما يؤدى الى حسن

=

(أ) أن صادرات البلدان النامية من المنتجات الواردة فى القائمة باعتبارها تمثل حصة من جملة صادرات البلدان النامية من المنتجات المصنوعة معرفة حسب قطاعات التصنيف القياسى للتجارة الدولية ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ناقصا ٦٨ ·

(ب) معدل نمو صادرات البلدان النامية من المونتجات الواردة فى القائمة فى الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٤ هو بالدولارت الثابتة ·

(حـ) اجمالى صادرات السلع المصنوعة ناقصا صادرات السلع التقليدية المصنوعة ·

(د) بقية الصادرات غير التقليدية ·

المصدر : مورای (ورقة معلومات أساسية ، مذكورة فى تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ ، البنك الدولى للانشاء والتعمير ، ص ٦٠ ·

استخدام العمالة الموجودة ، وطلب المزيد فى توسيع القاعدة الانتاجيـــة القائمة ، حيث أن ذلك يمكن من زيادتها وبأقل تكلفة استثمارية ممكنة ٠

٣ ـ أن تشجيع الاستثمار ورفع معدلاته ينبغى أن يقوم على أساس زيادة المدخرات المحلية ، بعد استنزاف الموارد فى ظل الاقتراض الخارجى ، ولن يم ذلك الا اذا سمح بالانتاجية أن كون أعلى من معدلات الأجور وبما يسمح بتكوين فوائض يعاد استثمارها ٠

٤ ـ أن الدولة عليها عبء حسن توزيع الاستثمارات ، وبما يكفل حسن استغلال الطاقات العاملة ، وامتصاص فائضها ٠

٥ ـ محاربة الأنشطة الطفيلية والتى كان لها تأثيرها السلبى على العمل واحترام قيمته ، نظرا لسعى القوة العاملة الى محاولة الانضمام الى هذه الأنشطة سعيا وراء الكسب السريع وبأقل جهد ممكن ، على الرغم من توافر فرص العمل المختلفة ٠

فى ظل هذه المبادىء ، نهاك عنصران هامان لهما تأثيرهما المستقبلىعلى العمالة ومعدلات البطالة فى مصر ، اذا ما أحسن تنظيمهما واستخدامها وهما الصناعات الصغيرة والسياسة التعليمية :

أولهما ـ الصناعات الصغيرة وأهمية تنميتها وتطويرها :

على الرغم من أن سياسة احلال الواردات التى اتبعت فى الستينيات كان لها دورا بارزا فى امتصاص قدر كبير من الزيادة فى قوة العمل المتوافرة فى مصر ، الا أنها كانت فى حاجة الى استثمارات ضخمة نتيجة الزيادة فى معدلالكثافة الرأسمالية لهذه المشروعاتالتى تم انشائها خلالهذه الفترة٠كما أن سياسة تشجيع الصادرات التى يتم تطبيقها حاليـــا تواجه العديد من الصعوبات كما سبق بيانه فى أسواق الدول المتقدمة ، نظرا لتأثيرها أيضا على العمالة فى هذه الدول ٠

لذلك فان محاولة تخفيض معدلات البطالة يستلزم النظر الى الاقتصاد الداخلى والاعتماد عليه ، بما يخدم كل من الهدفين معا ، وهذا يمكن **أن يتم**

من خلال الصناعات الصغيرة ، حيث أن هذا القطاع مازال مهملا أمام واضعى السياسة الاقتصادية واستراتيجية التصنيع فى مصر (على الرغم من الجهود السابقة على ذلك)(٨) ٠ أن هذا القطاع مازل بعيدا عن الأهمية ولا يحتل مكانا فى سياق وهيكل الاقتصاد القومى(٩) ، حيث ما هو موجود يتمثل فى مجموعة من الورش والحرف البسيطة غير المنظمة ٠ فهذه الصناعات وتنميتها تمثل أحد المخرجات لهذه الأزمة بما يتمشى مع الامكانيات الاقتصادية للدولة وسياستها فى السنوات الأخيرة حيث أنها لا تتطلب استثمارات ضخمة ، بالاضافة الى أنها تشجع الحافز الفردى والاستقلال ، وعدم الاعتماد على الدولة فى التوظف وخلق فرص العمل ٠

« فتشير احدى دراسات صندوق النقد الدولى الى قدرة الصناعات الصغيرة على استيعاب العمالة ٠ فقد أشارت الى أن هذه الصناعات الصغيرة توفر وظائف لحوالى نصف العاملين فى الصـــناعات التحويلية فى الدول النامية الأكثر تقدما ، وأكثر من ثلاثة أرباع العاملين فى باقى مجموعة هذه الدول ٠ كذلك تشير دراسة أخرى أجريت فى تسعة صناعات هامة (صناعة الجلود والأحذية ، وصناعة الطوب وصناعة غزل القطن ونسيج القطن٠٠٠الخ) ومدى استخدامها للعمالة فى حالة استخدام التكنولوجيا البسيطة ومقارنة ذلك بالمصانع المماثلة ذات التكنولوجيا الحديثة والأكثر كثافة فى رأس المال ، حيث أوضحت هذه الدراسة المقارنة الصارخة بالنسبة لقوى العمل المستخدمة٠ ففى مقابل كل وحدة من رأس المال المستثمر يمكن اتاحة فرص عمل تتراوح ما بين ١ر١ الى ٢٠ فرصة عمل (حسب نوع الصناعة) فى مقابل فرصة عمل واحدة فى كل من هذه الصناعات اذا ما استخدمت التكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية العالية »(١٠) ٠

ثانيهما : ضرورة اعادة النظر فى السياسة التعليمية ومكوناتها بما يخدم التوظف وتوفير فرص العمل :

لاشك أن السياسة التعليمية لها تأثيرها على نوعية القوى العاملة وأيضا معدلات ونوعية البطالة الموجودة داخل أى دولة ، نظرا لما يوفره هذا التعليم من امكانيات وفورات تساعد على اكتساب الخبرات وتسهيل عملية التدريب ٠ أن التعليم العام ليس من الضرورى أن يؤدى الى خلق وظائف معينة ، بقدر ما يساهم به فى اكتساب الخبرات الأساسية لممارسة المهن المختلفة ٠

غير أنه من الملاحظ أن اتجاه السياسة التعليمية مازال يتسم بالجمود وعدم المرونة فى مواجهة احتياجات القوى العاملة وتطوراتها · ان هذه السياسة مازالت تهتم فقط بامتصاص هذه الاعداد الهائلة من الخريجين فى المراحل المختلفة ، وبغض النظر عن مدى الاحتياجات الفعلية لها ، وفقا للفلسفة القائلة بأن التعليم ليس من وظائفه خلق فرص عمل · لذلك تضخمت أعداد الكليات النظرية باعداد كبيرة (والعملية أيضا) ، حيث أن برامج التنمية ليست فى حاجة الى كل هؤلاء المتخصصين ، وتكدسهم وطلب العمل عند نقطة زمنية محددة بعد التخرج ، كما أن التعليم الفنى قل دوره فى التنمية وأصبح عاجزا عن توفيرالكوادر الفنية اللازمة نظرا لضعف امكانياته وهبوط مستوى خريجيه ·

لذلك ينبغى أن يعاد النظر فى السياسة التعليمية ، بهدف اعادة تكوين هيكلها ، بما يسمح بالتغير اللازم لتخفيف حدة مشكلة البطالة عن طريق اعداد أفراد قادرين على ممارسة وملء فرص المل التى قد يسمح بها الاقتصاد القومى ، ويخفض من تكديس الاعداد الهائلة التى قد لا تجد لها فرص العمل المناسبة بعد التخرج ·

ثانيا : على المستوى الاقليمى :

على الرغم من أن هناك العديد من الاتفاقيات الجماعية والثنائية التى تنظم وتشجع انتقال العمالة العربية بين أرجاء الوطن العربى ، الا أن التنفيذ الفعلى لها ، مازال محدودا ، نظرا لوضع القيود الأخرى التى تحد من هذه الهجرة · لذلك ينبغى على الادارة الاقتصادية فى سبيل تشجيع وتيسير انتقال العمالة أو حسن زيادة استخدامها محليا بما يؤدى الى تخفيض معـــدلات البطالة فى السنوات القادمة ، اتباع ما يلى :

١ ـ محاولة الاستفادة من الميزة النسبية للعمالة المصرية فى دول الخليج (اللغة ـ الدين ـ الكفاءة الفنية فى مهن معينة « التدريس » ··· الخ) وذلك لمزيد من الاتنقال وتدعيم وجودها مع استمرار النمو والتقدم فى هذه الدول ، فهناك العديد من الانشطة التى يكون الطلب عليها مرنا بمرور الزمن·

٢ ـ وجود سياسة واضحة واستراتيجية محددة تأخذ البعد الاقليمى

لهذه العمالة فى الدول العربية ، حيث أن انتقال هذه العمالة لا ينبغى أن يتم أو يترك للمجهود الفردى ، ولكن دور الدولة ينبغى أن يكون واضحا فى دراسة أسواق هذه الدول واعادة توجيهها ، بما يخدم أهداف التنمية بها (التعليم ، الصحة ، النقل والمواصلات ... الخ) ، خاصة تلك المجالات التى لا تقبل عليها العمالة الوطنية ، ويفضل فيها العمالة الأجنبية .

٣ - مازالت التجارة الخارجية مع هذه الدول محدودة ، ويمكن أن يكون لنمو هذه التجارة أثر فى ازدهار النشاط التجارى (معظمها سلعا استهلاكية ذات كثافة عمالية) . وبالتالى المزيد من العمالة فى هذه المنتجات.

٤ - مازالت الاستثمارات العربية فى مصر ضعيفة ، وان كانت مصر تعتبر الآن من أكبر الدول العربية تلقيا لهذه الاستثمارات ، الا أنه بزيادة هذه الاستثمارات سوف يكون لها دورا فى امتصاص قدر ليس باليسير من هذه العمالة والمساعدة على تخفيف حدة البطالة فى مصر .

ثالثا : على المستوى الدولى :

أن تأثيرات العالم الخارجى على العمالة ودرجة امتصاصها يقوم أساسا على درجة ازدياد وتطور صادرات الدول النامية (ومنها مصر) الى الدول المتقدمة ، خاصة فى السلع والمنتجات ذات الكثافة العمالية ، والتى مازالت تخضع للقيود عند تصديرها .

ان زيادة معدلات التوظف ، وخفض معدلات البطالة يتوقف على زيادة تجارتها مع الدول المتقدمة ، خاصة وأنه لا ينتظر أن يكون للدول الأخرى تأثير فى زيادة هذه المعدلات ، فالدول الاشتراكية الآن أثقلتها الديون ، بجانب تفضيلاتها لدول المعسكر الشرقى ، فضلا من تفضيلها الدخول مع دول المعسكر الغربى للحصول على الفن التكنولوجى . أما دول الجنوب فانها تتشابه مع بعضها البعض فى توفير السلع ذات الكثافة العمالية .

لذلك ينبغى الاستمرار فى ازدياد وابراز دور وأهمية الحماية فى الدول المتقدمة ، والعمل على تخفيض هذه الحواجز . لقد نجحت الدول النامية فى ابراز مشكلة الحماية من خلال دورات الجات ومؤتمرات الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية (والانكتار) ، والتى كان لمصر دورا بارزا فى أنشطتها وانشائها ، حيث مثلت التخفيضات نسبة كبيرة ، ساعدت هذه الدول على تخطى الحواجز الجمركية (انظر الجدول رقم ١١ لمعرفة نسب التخفيض) ٠ غير أن هذا وان كان قد ووجه بزيادة فى الحواجز غير الجمركية ، الا أنه ينبغى التركيز خلال الدورة الحالية (دورة أوروجواى) على هذه القيود ، خاصة وأن جدول أعمالها يغطى مجالات ذات أهمية مثل التجارة فى السلع الزراعية ، منتجات المناطق الاستوائية ، والمنسوجات ، الملابس ، التخفيضات

جـــدول رقم (١١)

متوسطات الرسوم الجمركية قبل تطبيق قرارات جولة طوكيو وبعدها والنسبة المئوية للتغييرات فى الرسوم الجمركية فى البلدان الصناعية الرئيسية

البلدة أو مجموعة البـــلدان	الرسوم الجمركية على الســلع التامة الصنع ونصف المصنوعة قبلطوكيو	بعدطوكيو	التغيير (٪)	الرسوم الجمركية على مايستورد من البلدان النامية من الســلع التامة الصنع ونصف المصنوعة قبلطوكيو	بعدطوكيو	التغيير (٪)
الاتحاد الاقتصادى						
الأوربـــى						
المرجح	٨ر٣	٦ر٠	٢٨	٨ر٩	٦ر٧	٢٥
البســـيط	٩ر٤	٦ر٦	٣٠	٨ر٥	٥ر٨	٣٢
اليـــــابان						
المرجـــح	١٠ر٠	٥ر٤	٤٦	١٠ر٠	٦ر٨	٣٢
البســـيط	١٠ر٨	٦ر٤	٤١	١١ر٠	٦ر٧	٣٩
الولايات المتحدة						
المرجـــح	٧ر٠	٤ر٩	٣٠	١١ر٤	٨ر٧	٢٤
البســـيط	١١ر٦	٦ر٦	٤٣	١٢ر٠	٦ر٧	٤٤

المصدر : مجموعة الجات : مذكور فى تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ ، ص ١٥١ ٠

الطوعية للصادرات والتى تساعد على زيادة الصادرات من هذه المنتجات والغاء العديد من القيود غير الجمركية بما يؤدى الى مزيد من استخدام الطاقة والقوى العاملة وتخفيض حدة مشكلة البطالة ٠

الخلاصـــة :

تعتبر مشكلة البطالة فى مصر من أخطر وأقوى المشاكل التى تواجه الادارة الاقتصادية فى السنوات القادمة ، وان الاتجاه يشير الى الارتفاع التدريجى ، وليس العكس ٠ ويتعرض هذا البحث الى مستقبل هذه المشكلة والمتغيرات المختلفة التى يمكن أن يكون لها دورا فى ازدياد معدلاتها ، والتى قسمت الى ثلاثة متغيرات أساسية : قومية ، اقليمية ، عالمية ٠ ولقد تعرض البحث فى الجزء الأول الى هذه المتغيرات وذلك فى ثلاثة مباحث متتالية ، وتشمل المتغيرات القومية الاتجاه الى زيادة السكان بمعدلات مرتفعة ، اتجاه التنمية الاقتصادية والذى يعتمد على القطاع الخاص للقيام بالجزء الأكبر من الاستثمارات ، والالتجاء الى تطبيق التخاصصية ، التحول الى سياسة تشجيع الصادرات ، وبدء الاهتمام بتحقيق الكفاءة الاقتصـــادية لشركات القطاع العام ٠ هذه التغيرات المحلية سوف يكون لها تأثيرا ســـلبيا على زيادة معدلات البطالة فى المستقبل ٠ أما المتغيرات الاقليمية فتشير الى بدء ظهور الهجرة المعاكسة من دول النفط ، وتوقف حالة الحرب العراقية الايرانية واستمرار حالة اللاسلم واللاحرب ، وأخيرا ارتفاع تكلفة العمالة المصرية وانخفاض ميزتها النسبية فى دول الخليج أمام العمـــالة الآسيوية ٠ أما المتغيرات الدولية فتشير الى دور المؤسسات الدولية فى التدخل لخفض الانفاق الحكومى وتأثيرها على برامج التنمية والتحـــول الى تشـــجيع الصادرات ، والتى تشير فى مجموعها الى تأثيرها الســـلبى على مدلات البطالة وازديادها ٠

ثم تعرض الجزء الثانى من الدراسة الى أساليب مواجهة هذه المتغيرات على كل من المستوى القومى ، الاقليمى ، والدولى بمـــا يمكن من خفض معدلاتها ٠

الهـــوامش

(١) تشير أرقام البطالة الى الارتفاع التدريجى وفقا للارقام الواردة فى تعدادات السكان كما يلى :

السـنة	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
مدى البطالة	٤ر٨	٧ر٧	١٤ر٧

(٢) « تعتبر العمالة الزائدة من أخطر المشاكل التى تقلل من انتاجية وربحية شركات القطاع العام · ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما جاء فى تقرير ورنر عن موقف قطاع الغزل والنسيج فى مصر فى منتصف السبعينات وأجرت الدراسة مقارنة بين العمالة المصرية والعمالة التى تعمـــل فى مشرواعات مماثلة بغرب أوربا · وتبين من هذه الماقرنة أن هناك فائضة فى العمالة فى مشروعات القطاع العام تبلغ ٤٠٠٪ فى عمليات الغزل والنسيج والتريكو و ٢٥٠٪ فى التجهيز ، ٥٠٠٪ فى تفصيل الملابس » ·

هبه حندوسة ، مستقبل القطاع العام فى مصر · المؤتمـــر السادس للاقتصاديين المصريين ، ١٩٨١ ·

(٣) انظر الجدول التالى ، حيث أظهرت الدراسات جدوى سياســة تشجيع الصادرات فى زيادة معدلات العمالة ، بينما الدول التى طبقت معدلات حماية لاحلال الواردات لم تحقق نفس المعدلات ·

معدل نمو قوة العمل فى ظل الاستراتيجيات المختلفة فى عدة دول

استراتيجية التجارة والفترة		نمو قوة العمل
توجه قوى الى الخارج		
هونج كونج	٦٠ ـ ١٩٧٠	٢ر٩٧
الجمهورية الكورية	٦٠ ـ ١٩٧٣	٥ر٠٠
ســنغافورة	٧٢ ـ ١٩٨٠	٥ر٥٢

استراتيجية التجارة والفترة		نمو قوة العمل
توجه معتدل الى الخارج :		
البرازيل	٦٠ ـ ١٩٧٤	٣ر٣٠
كولومبيا	٦٠ ـ ١٩٧٤	٢ر٨٠
اسـرائيل	٦٠ ـ ١٩٦٥	٥ر٠٠
توجه معتدل الى الداخل :		
المكسـيك	٦٠ ـ ١٩٧٤	٢ر٨٠
توجه قوى الى الداخل :		
الارجنتين	٦٠ ـ ١٩٧٤	٢ر٢
شـيلى	٦٠ ـ ١٩٧٤	١ر٩
الهنـد	٥٩/٦٠ـ٧٨/٧٩	١ر٦٥
بيـرو	٦٠ ـ ١٩٧٠	٢ر٧٠
تركيـا	٦٣ ـ ١٩٧٥	١ر٠٢

المصادر : تقرير عن التنمية فى العالم ، البنك الدولى للانشاء والتعمير، ١٩٨٧ ، ص ١٠٧ ٠

(٤) محمد ناظم حنفى ، « السياساتالاقتصادية والاجتماعية وامكانيات توافر فرص العمل » ٠ بحث فى ندوة « تنمية فرص العمل » ، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ، ديسمبر ١٩٩٨٧ ، ص ١٧ ـ ١٨ ٠

(٥) تقديرات وزارة التخطيط للخطة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ لعدد ٤٠٠ر٠٠٠ فرصة عمل ، بتكلفة استثمارية ١٥ر٠٠٠ جنيه لكل فرصة فيكون مطلوب استثمارات ٦ بليون جنيه ٠

(٦) عوامل الطرد فى الدول المستقبلة للعمالة تمثلت فى خفض الأجور، خفض نسب التحويلات والعملة الأجنبية ، الغاء الامتيازات الممنوحة بجانب

العمل ، أما الدول المصدرة كما هو الحال فى مصر صدر حديثا قانونا بفرض ضريبة على العاملين فى الخارج بجانب وجود الرسوم الأخـــرى كرسوم تصاريح العمل ودفع قيمة التأمينات بالعملة الأجنبية ، مما يقلل من صافى عائد الهجرة والانتقال الى البلاد الأخرى ٠

(٧) راجع فى ذلك الهامش رقم (٢) ، بالاضافة الى ذلك الدراسات التى تمت بشأن نقص الكفاءة فى استخدام سياسة احلال الواردات فى صناعة الغزل والنسيج فى كل من كينيا والفلبين :

« ان السبب الرئيسى لاجمالى انتاجية العوامل المنخفضة هو عجـــز المؤسسات على تحقيق الفوائد التى يخلقها التخصص فى نطاق ضيق من المنتجات ، ويؤدى قصور المهارات الادارية الى خفض اجمالى انتاجيةالعوامل بنسبة تتراوح مابين٩،٢٥٪٠ومما يثير الدهشة أنه ما أن توضع فىالحسبان العوامل الأخرى التى تقلل الانتاجية ، حتى تصبح انتاجية العمل قريبة جدا من مستوياتها فى البلدان الصناعية ٠ ولقد كانت خسائر الانتاجية الناجمة عن التباين المفرط فى المنتجات وعدم كفاية الحوافز لتحقيق التنقية هى النقد المعيارى للتصنيع القائم على الاحلال محل الواردات ٠ ورغم أنه من غير الصواب أن نفرد جميع مظاهر القصور الى هذه الاستراتيجية ، الا أنها عامل هام دون شك » ٠

من تقرير التنمية فى العالم ، البنـــك الدولى للانشـــاء والتعمير ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٦ ٠

(٨) من أمثلة هذه الجهود :

(أ) قام البنك الدولى فى ١٩٧٧ باعداد دراســـة عن الصناعات الصغيرة ، وقام البنك بتقديم قروض لتنمية هذا القطاع وذلك عن طريق بنك التنمية الصناعية ٠ وقد بدأ البنك الدولى بتقديم القرض الأول وقميته ٤٠ مليون دولار ٠

(ب) قامت هيئة المعونة الامريكية بعمل دراسة عن الصناعات الصغيرة فى مصر ، وتم اعداد تقرير على أساسه يتم تحديد قيمة المســـاعدات التى تقدمها الهيئة ٠

(حـ) قامت السوق الاوروبية المشتركة بتمويل دراسة جدوى لاقامة مجمع للصناعات الصغيرة فى المجتمعات العمرانية الجديدة عام ١٩٨٢ على أن ينفذ فى مدينة السادات والعامرية الجديدة ٠

(د) قامت منظمة التنمية الصناعية بمساعدة بعض المحافظات فى الوجه البحرى بدراسة اقامة مجمعات صناعية بها وقام البنك الدولى بايفاد مجموعة من الخبراء فى ١٩٨٣ لدراسة تمويل المشروع ٠

(هـ) قامت وزارة الصناعة عام ١٩٨٢ بتشكيل لجنة تضم مختلف المتخصصين لاعداد استراتيجية وخطة شاملة لتنمية هذه الصناعات حتى عام ٢٠٠٠ ٠

(٩) « فى الولايات المتحدة الامريكية تعتمد الصناعات التحويلية بالدرجة الأولى على الصناعات الصغيرة ، فأغلب الشركات العملاقة تتخذ حولها العديد من المنشآت الصغيرة ذات العلاقات المتبادلة ، فنجد مثلا أن ٦٤٪ من الموردين لشركة جنرال موتورز البالغ عددهم ٢٦ ألف من المنشآت الصغيرة ذات العمالة التى لا يزيد عن مائة عامل ، ٩٣٪ من الموردين لشركة دى بون البالغ عددهم ٣٠ ألف من المنشآت الصغيرة ، وشركة رابيثون أحد أكبر شركات الصناعات الالكترونية تشترى ٦ر٥٦٪ من احتياجاتها من منشآت صغيرة ، ٤٥٪ من عملياتها التى أعطيت لشركات كبيرة أعيد المقاولة عليها من الباطن لمنشآت صغيرة ٠ وفى اليابان تقوم الصناعات الصغيرة بالعديد من العمليات الصناعية لحساب الصناعات الكبيرة ٠ ففى عام ١٩٧١ بلغت نسبة منشآت الصناعات الصغيرة التى تقوم بالانتاج لحساب المنشآت الكبيرة ٧٢٪ فى صناعة المنتجات المعدنية ، ٧٦٪ فى صناعة الآلات ، ٧٩٪ فى صناعة الآلات الكهربائية » ٠

مالك الأشقر ، « الصناعات الصغيرة والتدريب المهنى وتنمية العمل » ، ورقة قدمت الى ندوة « تنمية فرص العمل » ، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ، ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ١ ٠

(١٠) مالك الأشقر ، مرجع سابق ، ص ٣ ٠

المراجـــع

أولا : باللغة العـــربية :

١ ـ البنك الدولى للانشاء والتعمير ، « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ »، البنك الدولى للانشاء والتعمير ، ١٩٨٧ ٠

٢ ـ بنت هانسن وسمير رضوان ، « العمل والعدل الاجتماعى : مصر فى الثمانينات ، دراسة فى سوق العمل » دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ ٠

٣ ـ فينان محمد طاهر ، « مشكلة نقل التكنولوجيا » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ٠

٤ ـ مالك الأشقر ، « الصناعات الصغيرة والتدريب المهنى وتنمية فرص العمل » ، بحث مقدم الى ندوة « تنمية فرص العمل » ، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ، ١٩٨٨ ٠

٥ ـ محمد محمود غنيمى ، « فائض العمالة فى الدول النامية » ، عـالم الكتب ، ١٩٨٣ ٠

٦ ـ محمد ناظم حنفى ، « السياسات الاقتصادية والاجتماعية وامكانيات توافر فرص العمل » ، بحث مقدم الى ندوة « تنمية فرص العمل » ، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ، ١٩٨٧ ٠

٧ ـ منى قاسم ، « تخطيط هجرة العمالة المصرية من التخصصات النادرة»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ٠

ثانيا : باللغة الانجليزية :

1. Anne O. Krueger, Hal B. Lary, Terry Monson, and Narongchai Akrasanne "Trade And Employment in Developing countries", (Edited), University Of Chicago Press, 1981.

2. Emil Herbolzheimen and Habib Ouame, "The Transfor of Technology to Developing Countries by small countries", UNCTAD Review, No. 6, 1985.

3. David Morawetz, "Employment Implication Of Industrialization In Developing Countries : A Survey", Economic Journal, Sept., 1974.

4. Lars Mattheissen, and Steindr Strom, "Unemployment, Macro and Microeconomic Explanations", Mecmillan Press, 1981.

5. Maurice Scott and Robert A. Laslett, "Can we get Back to full Employment," Macmilklan, 1978.

تعقيب على بحث

« مستقبل مشكلة البطالة فى مصر فى ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية »

أ٠ د٠ عبد الهادى على النجار
أستاذ الاقتصاد وعميد كلية الحقوق
جامعة المنصورة

حينما دعيت شاكرا للتعقيب على أحد بحوث المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين كنت ممتنا ، وكان امتنانى كبيرا حينما كان موضوع التعقيب بحثا بعنوان : مستقبل مشكلة البطالة فى مصر فى ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية ، وذلك لأهمية الموضوع التى تنبع فى نظرى من أمرين :

الأول : أن مشكلة البطالة غدت عنصرا فعالا فى احـــداث مزيد من الاختلالات الاقتصادية خاصة وأن البطالة السافرة أصبحت لصيقة بالاقتصاد المصرى ، ومن ثم فتقديم بحث يحمل عنوان (مستقبل مشكلة البطـالة فى مصر) يكتسب أهمية كبرى فى هذا الخصوص من حيث المبدأ ٠

الثانى : أن مشكلة البطالة فى مصر وغيرها من الدول المتخلفة ، ترتبط ارتباطا عضويا بنمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائد والوزن النسبى القطاعات الانتاجية فى اطار الهيكل الاقتصادى، ولهذا فان توجيه العمالة للعمل الذى يحتاجه المجتمع فعلا وليس للتراكم المالى السريع أمر يعيد للعمل المنتج قيمته ، ويحقق فى نفس الوقت انحسارا لمشكلة البطالة خاصة فى ظل تزايد انخفاض الطلب على العمالة المصرية فى الخارج بسبب تدهور أثمان النفط وعودة المزيد من العاملين فى الخارج وفى ظل ظروف اقتصادية فى الداخل غير مواتية ، ومن هنا فان دراسة مستقبل مشكلة البطالة بات أمرا ضروريا وهو ما يحمد للباحث التفكير فيه ٠

ومع قراءة البحث كنت أحاول أن أخفف من وقعـــه على نفسى بسبب الملاحظات العديدة والتى نقتصر على بعضها فيما يلى :

أولا : ملاحظات على المستوى الشكلى :

١ ـ البحث زاخر بالأخطاء اللغوية والنحوية بحيث لا تكاد تخلو صفحة من خطأ أو أكثر ، ومن ذلك ما جاء بصفحة (١) سطر (٩) ، وصفحة (٢) ســـطر (٢) ، صـــفحة (٣ ـ سطر (٢) ، صـــفحة (٤) ســطر (١٧) ٠٠٠ وهكذا ٠

٢ ـ بعض الجداول التى قدمها الباحث ذات تاريخ قديم ومن ذلك الجدول رقم (٥) عن العمالة المصرية وغير المصرية فى أهم الدول العربية ، والجدول رقم (٦) صفحة (١٨) عن العدد الاجمالى لقوة العمل المصرية فى أهم الدول العربية عام ١٩٨٤ والجدول رقم (٧) عن التعريفة الجمركية فى استيراد المنتجات من الدول المتخلفة عام ١٩٨٣ ، وكل ذلك رغم وجود متغيرات هامة بعد سنتى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ٠

٣ ـ عدم وضوح بعض العبارات بالبحث ، ومن ذلك ما جاء بصفحة (٢١) سطر ١٧ ، ١٨ حيث أشار فى البند (١) عن سياســـة تشجيع الصادرات الى (تحقيق معدلات مرتفعة من النمو فى الدول التى طبقتها اذا ما قورنت بالسياسة !!) وهى عبارة غير كاملة ٠

ثانيا : ملاحظات على المستوى الموضوعى :

١ ـ عدم الدقة فى تقديم بعض الجداول ومن ذلك الجدول رقم (١) صفحة (٧) والذى قدمه الباحث تحت عنوان : الزيادة فى الاستثمارات الكلية وتوزيعاتها القطاعية ، فى حين أنه يتحـــدث فى صفحة (٦) عن انخفاض أرقام الاستثمارات الى الدخل المحلى الاجمالى وهو ما يوضحه الجدول نفسه فى العمود الأخير منه ٠

وكذلك الجدول رقم (٨) صفحة (٢٤) فى مناسبة طرح الباحث لازدياد درجة الحماية أمام المنتجات المصرية ذات الكثافة العمالية فى حين قدمه

الباحث بعنوان : (التغير فى واردات الدول المتقدمة والتى تواجه قيودا غير جمركية) ، ولهذا فان هذا العنوان لا يعبر عما يقصده الباحث وذلك نوع من عدم الدقة ٠

٢ ـ التناقض الواضح بين بعض المقولات التى طرحها الباحث ، ومن ذلك ما يلى : ـ

(أ) جاء بصفحة (٤) سطر (٢) من البحث أن القوى البشرية هى المصدر الأساسى لتنفيذ هذه السياسات ، والعنصر الغير قابل للاحلال فى العملية الانتاجية على المستوى القومى ٠

ورغم عدم دقة المقولة ، فانها تتناقض مع ما جاء بصفحة (١١) سطر (١٥ ـ ١٦) من أن (الموارد البشرية تعتبر أساس التنميـــة ، وعنصرا أساسيا من عناصر الانتاج يتميز عن غيره فى عدم قابليته للاحلال الكامل)٠

(ب) أشار الباحث فى صفحة (٦ ـ ٨) الى أن القطاع الخاص يتميز بحساسيته فى التنبؤ بفرص الاستثمار واستغلالها الاستغلال الأمثل ، فى حين أنه فى صفحة (٨) ـ الفقرة الثالثة ـ أشار الى أن امكانات وطاقات القطاع الخاص فى استغلال القوة العاملة تكون محدودة بالنظر الى أهدافه فى تحقيق أقصى ربح ممكن ، ومن ثم فان درجة امتصاص القطاع الخاص لهذه العمالة سيكون محدودا ٠ ومع تناقص دور الدولة فان ذلك سوف ينعكس على طلب أقل من العمالة ويزيد من معدلات البطالة الموجودة والقائمة بالفعل٠

والملاحظ فى هذا الخصوص أن الباحث تارة مع زيادة نطاق القطاع الخاص ، وتارة أخرى مع تدخل الدولة وزيادة دورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ودون ترجيح أو حسم من جانبه وأسباب ذلك من وجهة نظره ٠

(جـ) فى نهاية صفحة (٨) بند (٥) أشار الباحث الى أن سياسة الاحلال محل الواردات (ساعدت على ازدياد فرص العمل وان كان يعاب عليها ارتفاع تكلفة الفرص الاستثمارية لكل فرصة عمل) ٠

واذا كان الباحث قد أغفل كيفية ارتفاع هذه التكلفة ، فانه أشار فى

صفحة (١٠) الى أن الادارة الاقتصادية لجأت عقب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى الى تبنى سياسة لتشجيع الصادرات الزراعية غير التقليدية فى حين أن متطلبات العمل فى هذه المنتجات بسيطة اذا ما قورنت بمتطلبات العمل فى الدول التى اعتمدت على الصناعات التصديرية ٠

وأضاف الباحث أن الوزن النسبى للمنتجات المصنعة ذات الكثافة العمالية لايزال محدودا ومن ثم فتأثيره لن يكون ملموسا على حجم العمالة وزيادة فرص التوظف ٠

ومع ذلك ، فان الباحث عاد فى صفحة (٢١) وقرر أن سياسة تشجيع الصادرات أثبتت نجاحها فى خلق فرص توظيف أفضل ، وهو ما يمثل تناقضا مع ما سبق أن طرحه فى صفحتى (٨ ، ١٠) ٠

وفى صفحة (٢٢) عاد الباحث من جـــديد ليقرر بأن خفض الانفاق الحكومى والتحول الى سياسة تشجيع الصادرات بدلا من احلال الواردات سوف يكون لهما تأثير سلبى على العمالة ويؤديان معا الى ارتفاع معدلات البطالة ٠

وازاء هذا التناقض بين الافكار المطروحة ، فان الباحث يكون قد تأثر بأكثر من رأى مختلف ودون أن تكون له رؤية ذاتية تخدم البحث قبل كلشىء ٠

٣ ـ ينتهى الباحث أحيانا الى أحكام قطعية الدلالة فى مسائل تختلف فيها وجهات النظر ومن ذلك قوله فى صفحة (٣٤) أن زيادة معدلات التوظف وخفض معدلات البطالة تعتمد على زيادة تجارة الدول المتخلفة مع الدول المتقدمة ٠ ورغم عدم دقة هذه المقولة ، وصعوبة تنفيذها من جانب الدول المتقدمة ، فان المطلوب هو زيادة تجارة الجنوب مع الجنوب ورغم زيادة الكثافة العمالية فى معظم السلع خاصة وأن الحواجز التى تضعها الدول المتقدمة أمام صادرات الدول المتخلفة لا تزال قائمة ولم تنجح الدول المتخلفة فى تخفيضها مع القيود الجمركية وغير الجمركية التى تضعها الدول المتقدمة فى هذا الخصوص ٠

٤ ـ انتهى الباحث الى أن المستقبل ينبىء بزيادة حجم البطالة على ضوء

المتغيرات التى طرحها ولم يبين لنا كيفية مواجهة هذه المشكلة فى المستقبل على ضوء هذه المتغيرات كذلك ٠

ان المشكلة الأساسية التى تواجه الاقتصاد المتخلف ليست مشكلة بطالة أو تشغيل ، قطاع عام أو قطاع خاص ، احلال محل الواردات أو تشجيع الصادرات ٠٠٠ الخ ٠

وانما تكمن هذه المشكلة فى ضرورة تغير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى من خلال أسلوب للانتاج يهدف ويحقق مستوى معيشى أفضل للطبقات العريضة من السكان ٠

ومع الحاح عملية التغيير هذه فان الظروف الدولية قد تسهم فى تخفيض حدة هذه المشكلة مؤقتا عن طريق الحصول على بعض المعونات أو القروض أو الاستثمارات الأجنبية ، الا أنه من المتيقن أن هذه المصادر لا يمكن ولا يجب أن تكون بديلا عن الموارد المحلية ، ومن هنا يبرز دور الدولة فى الدول المتخلفة من خلال ترشيد الاستهلاك العام والخاص ، وتنظيم تعبئة الفائض الاقتصادى من أجل تمويل الاستثمارات طبقا للاولويات المطلوبة اقتصاديا واجتماعيا الأمر الذى يؤثر ايجابيا على العمالة وسلبيا على حجم البطالة ٠

تعقيب على بحث

« مستقبل مشكلة البطالة فى مصر فى ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية »

أ٠ د٠ ابراهيم العيســـوى
المستشار بمعهد التخطيط القومى

لا شك أن الموضوع الذى تتناوله ورقة د٠ مصـــطفى عز العرب هو هام للغاية ٠ فهو موضوع يشغل ذهن كل شاب وكل أسرة فى مصر ، ويثير قلقا شديدا لديهم حول المستقبل الذى ينتظرهم ٠ بل ان هذا الموضوع يدفع بالكثير من علامات الاستفهام حول كثير من جوانب الحيـــاة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مصر ٠ بل وحول مستقبل مصر ذاتها ٠

والبحث الذى بين أيدينا يحمل رسالة واضحة وهى أنه اذا نظرنا الى اتجاهات عدد من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، فسوف نجدها جميعا تشير الى طريق مسدود فيما يتعلق بامكانيات زيادة فرص العمـــل مستقبلا ، وأنها مجتمعة ترسم دائرة مغلقة وتصل بنا الى نتيجة حتمية وهى تصاعد معدلات البطالة فى المستقبل ٠ ومع ذلك فان الورقة تنتهى بتقديم بعض المقترحات لمواجهة هذه التغيرات ، وخفض الارتفاع فى معدلات البطالة٠ وكلا الأمرين ــ الرسالة والمقترحات ــ يثيران قضايا عديدة جديرة بالنظر ٠ ولكن قبل فحص هذين الأمرين ، أود أن أتوقف عند عدد من المسائل المنهجية التى راعنى تجاهلها أو التقصير فيها فى هذه الورقة ، وأرى من واجبى المهنى ضرورة ملحة للتنبيه اليها ، خاصة ونحن نتحدث فى رحاب هـــذه الجمعية العريقة التى من أولى مهامها الحفاظ على مستو ىالصنعة والحرص على تقاليد المهنة والارتقاء بأساليب البحث الاقتصادى ٠

أول هـــذه الملاحظات المنهجية تتصل بعدم عناية البحث بتحديد أفق زمنى للمستقبل الذى تتحدث عنه ٠ فالورقة تتحدث مرة عن « السنوات القادمة » ، ومرة ثانية عن « السنوات القليلة القادمة » ، ومرة ثالثة عن

« نهاية الثمانينات وبداية التسعينات » ، ومرة رابعة عن معدلات البطالة « المستقبلية ، ومرة خامسة تشير الى تضاعف أرقام البطالة « بمرور الزمن »٠

ويتصل بغياب تحديد واضح للافق الزمنى للمستقبل فى هذه الورقة ، غياب التمييز بين الآجال المختلفة من أجل قصير وأجل متوسط وأجل طويل ٠ فعلى المدى الطويل قد تؤدى اجراءات معينة لزيادة الكفـــاءة الاقتصادية للوحدات الانتاجية الى زيادة الانتاج والدخل واتاحة فرص أكبر للاستثمار ومن ثم زيادة فرص العمل وتخفيض مستوى البطالة ٠ ولكن على المدى القصير أو المتوسط ، ربما ينتج عن نفس هذه الاجراءات آثار سلبية على التوظف ٠ وهذا هو ما يحدث مثلا فى القطاع العام الصناعى المصرى منذ أواسط السبعينات ٠ لكن الورقة لا ترى غير نتيجة واحدة لأى اجراء دون مراعاة لاحتمال اختلاف الأثر مع اختلاف الأجل ٠

وثانى ملاحظاتى المنهجية هى أن المستقبل من وجهة نظر هذه الورقة محدد جدا ، واتجاهه واضح بدرجة تقرب من اليقين ٠ **فهناك** مسار واحد للمستقبل ٠ ولا يطرح البحث أية احتمالات للخروج عن هذا المسار أو لظهور مسارات جديدة ٠ والبحث فى هذا يسبح ضد تيار معروف فى الدراسات المستقبلية مضمونة أن المستقبل حمال أوجه ، وأن اليقين غير وارد عند الحديث عن المستقبل ، وأنه لابد من التعامل مع مسارات أو سيناريوها بديلة يمكن أن تتشكل الأحداث وفقا لها فى المستقبل ، وأن أى مسار مستقبلى يتم التنبؤ به ليس أكثر من تنبؤ شرطى ، ليس له من الحجية الا بمقدار ما تتمتع به الشروط المصاحبة له من سلامة ومنطقية ٠

وربما يقال أن هذا البحث يفترض استمرار الاتجاهات والسياسات الراهنة فى المستقبل وهو بذلك ينتهى الى ما يوصف فى الدراسات المستقبلية بالتنبؤ الأساسى أو المسار الاتجاهى ٠ وهذا صحيح فى الغالب ٠ ولكن الورقة تقدم لنا حينئذ الجزء الأقل تشويقا من قصة غير مكتملة ٠ فالبديل الاتجاهى هو أقل البدائل المستقبلية اثارة للاهتمام ٠ ولا تهتم الدراسات المستقبلية به الا من حيث أنه يتخذ معيارا تقاس عليه البدائل الاخرى التى تتم دراستها ٠ والتى تنطوى على تغيير بدرجة أو أخرى فى المعطيات الراهنة ٠ وهكذا فان البحث يسد النافذة التى يقصد من الدراسات المستقبلية أن تفتحها ، وهى نافذة احتمالات أو امكانيات الخروج من سجن الحاضر بقيوده الثقيلة ، الى

رحابة المستقبل وما ينطوى عليه من امكانية التحلل من بعض القيود والتمتع بعدد أكبر من درجات الحرية فى تغيير ما يعتبر ثوابت فى الوقت الراهن ٠

وثالث ملاحظاته المنهجية تنبع من القاعدة العلميـــة التى تقضى بأن الناتج يجب أن تتصل بالأسباب ، وأن العلاج يجب أن يرتبط بالتشخيص ٠ ولكن الورقة تتجاهل هذه القاعدة الى حد بعيد ٠ فبعد أن رسمت لنا دائرة محكمة تتضافر فيها المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية لترفع معـــدلات البطالة فى المستقبل ، اذا بالاساليب المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة تتجاهل الاتجاهات التى تنبأت بها الورقة لهذه المتغيرات وتقفز على الكثير منها دون أن توضح لنا ما هى القوة ، أى السياسات والكيانات الاقتصادية ، التى ستتكفل بكسر هذه الدائرة المحكمة وانقاذنا من المصير الذى بدأ محتوما فى أول الأمر ٠ وهذه ملاحظة سوف أعود اليها عندما أعلق على الاقتراحات التى تطرحها الورقة لخفض معدلات البطالة ٠

أما الملاحظة الرابعة ـ والاخيرة من ملاحظاتى المنهجية ، فهى تتعلق بالعرض السيء والاستخدام غير الدقيق للاحصاءات ، والبراءة الشديدة فى تقبل أرقام ليس من العسير الكشف عن عيوبها ٠ هذا فضلا عن التقصير فى بيان وحدات القياس أو الأساس السعرى لتقييم المتغيرات (أسعار جارية أو أسعار ثابتة ، مع بيان سنة تثبيت الأسعار) واستخدام سلاسل زمنية تجمع بين أرقام مختلفة من حيث الأساس السعرى أو أرقام ذات تعاريف مختلفة ، وعدم العناية بعنونة جداول الدراسة بما يفصح عن مضـــمونها الحقيقى ، واهمال تذليل الجداول بالملاحظات والتحفظات وبعضها مذكور فى المصادر التى استعان بها الباحث ، والتقصير الواضح فى نقل الأرقام من المصدر أو فى مراجعة الأخطاء الطباعية وما الى ذلك مما كنت أحسبه من البديهيات فى مجال البحث الاقتصادى ٠ ويوضح الملحق المرفق بهذا التعقيب أمثلة للمآخذ على الجداول الخمسة الأولى فى البحث ٠

ونأتى الى الملاحظات على المقولات والنتائج الأساسية للبحث ٠

أولا : ناقش البحث اتجاهات عدد من المتغيرات المحلية التى رأى أن لها علاقة بقضية البطالة وهى الاتجاه الى نقل ملكية الأصول الانتاجية من القطاع العام الى القطاع الخاص ، والاتجاه لاعـــلاء اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ، وتراجع الاهتمام بالأهداف الاجتماعية فى شركات القطاع العام،

وانخفاض نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى ، وتزايد الاعتماد على القطاع الخاص فى مجال الاستثمار وتراجع دور الدولة والاتجاه الى تشجيع الصادرات والنمو السكانى ٠

والبحث يتحدث عن اتجاهات معينة لهذه المتغيرات ويعتبرها محددات للمستقبل ، أيا كان أفقه الزمنى ٠ والواقع أن بعض التوجهات التى يشير اليها البحث لم تحسم نهائيا بعد كما هو الحال مع قضية التوجهات التى يشير التى لازالت مثار جدل ٠ كما أن بعض التغيرات التى تتحدث عنها الورقة ليست تغيرات فعلية بقدر ما هى رغبة أو نية من جانب متخذ القرار مثل تشجيع الصادرات ٠ وأخيرا فان الاتجاه المنسوب فى الورقة لبعض المتغيرات مثل معدل نمو السكان يمكن أن يكون موضع شك ٠

(أ) لقد اعتبر البحث أن قضية تحويل القطاع العام الى قطاع خاص هى قضية محسومه ، وأن الجدل يجرى فقط حول كيفية تنفيذ تلك السياسة ٠ وهى سياسة يحبذها الباحث ، بل ويعتبرها ضرورة لابد منها (ص ٥) ٠ وأيا كان رأيى الشخصى فى هذا الموضوع وقد سبق أن طرحته على هذا المؤتمر فى العام الماضى ، فان حكم الباحث يبدو مبنيا على تعميمات وتشخيصات غير سليمة ٠ فهو يعتبر كل شركات القطاع العام خاسرة وأنها عبء على ميزانية الدولة ٠ ولا يذكر من أسباب تلك الخسارة المزعومة غير سبب وحيد وهو سياسة تشغيل الخريجين (ص ٤ ، ٦) ٠ وهو يقفز قفزا الى ضرورة التخلص من تلك الشركات بالبيع للقطاع العام ، ودون أن يوضح لنا أن سبل الاصلاح مع الحفاظ على الملكية العامة غير ممكنة ٠ والباحث وهو معنى بمشكلة البطالة يصل الى هذه النتيجة برغم توقعه أن القطاع الخاص عندما يشترى هذه الشركات سوف يقوم بتسريح عدد لا بأس به من العمالة المشتغلة فى القطاع العام ، مما سيؤدى الى زيادة حدة مشكلة البطالة ٠ وهو توقع صحيح فى الغالب ، ولكنه يبقى معلقا على قضية بيع أو عدم بيع القطاع العام ٠

(ب) فى مناقشته لتراجع الأهداف الاجتماعية وازدياد الاهتمام بالكفاءة الاقتصادية فى القطاع العام ، وهو ما يعتبر أن له أثر سلبى على العمالة ، وهذا صحيح حاليا ، فاصطدم بعدد من الاحكام التى يعوزها الدليل٠

فالباحث يفترض أن الشركات الخاصة التى نشأت بعد الانفتاح قد حققت نجاحا غير متوقع اذا ما قورنت بشركات القطاع العام ، التى تظهر نتائجها خسائر عاما بعد آخر ، وذلك - على حد قوله - على الرغم من تحيز الدولة ضد الشركات الخاصة · وليس صحيحا أن شركات القطاع العام كلها تحقق خسائر عاما بعد عام ، كما أنه ليس صحيحا أن سجل الشركات الانفتاحية حافل بالنجاحات ، فهناك حالات اخفاق وتعثر وافلاس عديدة ناهيك عن كارثة شركات توظيف الأموال وحالات الاحتيال على البنوك وتهريب الأموال للخارج· وأخيرا ، فانه ليس من الانصاف اتهام الدولة الانفتاحية بالتحيز ضد شركات الانفتاح ، فى الوقت الذى تغدق فيه على هذه الشركات الاعفاءات والامتيازات وتعفيها من قيود كثيرة مفروضة على القطاع العام وتغل يد الادارة فيه ·

(جـ) فى معرض مناقشة البحث لاتجاه نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى الى الانخفاض ، وهو اتجاه حقيقى ، ويمثل فى رأيى سبب هام جدا لمشكلة البطالة فى الثمانينات ، لا يطرح الباحث ضمنيا كتوقع مستقبلى غير استمرار هذه النسبة فى الانخفاض أو على الأقل بقاءها عند مستوى منخفض · ولا ينظر مثلا فى احتمالات رفع معدلات الادخار والاستثمار من خلال سياسات جديدة ، ولا فى احتمالات رفع قدرة الاستثمارات التى تتوفر مسبقبلا على خلق فرص عمل أكثر من خلال تغيير التكنولوجيا المستخدمة ·

(د) ويناقش البحث تزايد الاعتماد على القطاع الخاص فى مجال الاستثمار ، وهو ما يحبذه الباحث بدعوى أن القطاع الخاص له حساسية خاصة فى التنبؤ بفرص الاستثمار واستغلالها الاستغلال الأمثل (ص ٨)· هذا فى الوقت الذى يعترف فيه الباحث بأن الاستثمار الحكومى كان صاحب الفضل الاكبر فى امتصاص العمالة فى الستينات · والمهم هنا أن الباحث يعتبر أن « القطاع الخاص بحكم أهدافه فى تحقيق أقصى ربح » فان امكاناته وطاقته محدودة فى استيعاب القوة العاملة (ص ٨) · وليس من الواضح المنطق فى ذلك · صحيح أن سلوك القطاع الخاص خلال السبعينات وجانب من الثمانينات يشير فعلا الى تفضيله للاساليب الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية العالية · ولكن اذا كان ذلك من الممكن تفهمه عندما كان سوق العمل يعانى من اختناقات ، فليس من السهل فهمه - وبالتالى توقع استمراره فى المستقبل - مع تزايد البطالة ووفرة الأيدى العاملة مع بدء الهجرة المعاكسة للعمالة

والارتفاع النسبى فى تكلفة رأس المال مع انخفاض القيمة الخارجية للعمالة٠ فعلى أى أساس اذن يفترض الباحث أن اعتبارات تعظيم الربح ستحد من قدرة القطاع الخاص على تشغيل العمالة ؟

(هـ) وفى حديثه عن التحول الى سياسة تشجيع الانتاج للتصدير ، ينتهى البحث الى رفض أو على الأقل التحفظ على مقولة أن هذه السياسة لها ميزة خاصة عن سياسة انتاج بدائل الواردات فى خلق فرص العمل ، ويرى - وأنا معه فى ذلك - أن الأمر يتوقف على طبيعة الصناعات والمنتجات التصديرية والتكنولوجيات المستخدمة فى انتاجها ٠ وهو يرى استنادا الى الهيكل الحالى للصادرات المصرية - وليس استنادا الى هيكل متوقع مستقبلا - أن متطلبات منتجات التصدير من العمالة بسيطة ، وبالتالى فان التحول الى تشجيع الصادرات لن يكون له تأثير يذكر على معدلات العمالة أو البطالة ، خاصة وان المنتجات التصديرية ذات الكثافة العمالية العالية تواجه بقيود جمركية وغير جمركية عند محاولتها دخول أسواق الدول الصناعية المتقدمة٠

(و) واذا كانت نوافذ الأمل فى خفض البطالة قد أغلقت من جانب الطلب ، فان الباحث يزيد غلقها احكاما من جانب العرض عندما يتناول السكان ومعدلات نموهم ٠ فهو يقول ان « معدلات الزيادة السكانية فى ارتفاع مستمر منذ الستينات وبداية السبعنيات » ، مما سيضيف الى قوة العمل فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أعدادا لا يستهان بها (ص ١١ - ١٢)٠ وأنها تتطلب استثمارات ضخمة لتشغيلها قد يصعب توفيرها خاصة وان « الميل الحدى للادخار فى مصر ضعيف » بما لا يسمح بتوفير هذه الاستثمارات ، كما أن أزمة الديون الخارجية تجعل من غير الممكن زيادة الاقتراض الخارجى (ص ١٤) ٠ والحقيقة أن الكلام عن ارتفاع مستر فى معدلات النمو السكانى منذ الستينات هو كلام غير صحيح على اطلاقه ٠ حيث تشير البيانات الرسمية الى تناقص فى معدل النمو السنوى المتوسط من ٢ر٥٤٪ فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ الى ١ر٩٪ فى الفترة من ٦٦ الى ١٩٧٦ ، ثم ارتفع المعدل الى ٢ر٨٪ فى الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٦ ٠ وفيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية ، فليس من المقطوع به اتجاه معدلات النمو السكانى للارتفاع ، حيث أن الانخفاض مستمر فى معدل المواليد خلال العقدين الأخيرين ، كما أن معدل انخفاض الوفيات يتجه الى التباطؤ بعد

الانخفاض الكبير الذى شهدته فى العقود الثلاثة أو الاربعة الأخيرة · غير أن هذا لا ينفى النتيجة التى توصل اليها البحث وهى أن سوق العمل سوف يستقبل أعدادا كبيرة من الباحثين عن العمل فى العقدين القادمين على أقل تقدير · وفى رأيى أن هذه من حقائق الحياة التى علينا أن نتعايش معها لفترة غير قصيرة ، ونرتب أمورنا الأخرى على أساسها ·

المهم أن الباحث ينتهى بعد فحصه لهذه المتغيرات المحلية الى أن معدلات البطالة سوف تتصاعد فى المستقبل · ولكن اقتراحاته لتخفيض معدل البطالة تأتى غير مرتبطة باتجاهات المتغيرات التى اعتبرها حاكمة للمستقبل · فبرغم أنه رأى أن دور الدولة يتراجع وحبذ التخلص من شركات القطاع العام ببيعها الى القطاع الخاص ، وذهب الى أنه ينبغى أن تتخلى الدولة عن دور المحرك الأول والقائم بالعبء الاكبر فى عملية الاستثمار ، فانه يعود ويضع على الدولة عبء حسن توزيع الاستثمارات ، بما يكفل حسن استغلال الطاقات العاملة ، وامتصاص فائضها » (ص ٢٩) كذلك فهو يطالب بتعديل هيكل الانتاج بالتركيز على الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية (ص ٢٩) وتشجيع الاستثمار ورفع معدلاته على أســـاس زيادة المدخرات المحلية · ولكنه لا يقول لنا من الذى سيقوم بذلك غير الدولة ، اذا كان قد سبق له الحكم بأن منطق القطاع الخاص فى البحث عن الربح يجعل قـــدرته على امتصاص العمالة محدودا ، وأن الميل للادخار ضعيف بما لا يسمح بتوفير الاستثمارات المطلوبة لتشغيل القوى العاملة ·

واذا تركنا هذا الأمر جانبا ، فان الباحث يقترح التركيز على الصناعات الصغيرة وتعديل سياسة التعليم للتواؤم مع احتياجات سوق العمل · وهى اقتراحات مقطوعة الصلة بالمتغيرات المحلية التى سبق طرحها · واذا كانت المشروعات الصغيرة تتميز بأنها ذات كثافة عمالية عالية كما تقول الورقة ، فمن سيتولى اذن القيام بها ، اذا كان الباحث قد رأى أن اعتبارات الكفاءة تدفع القطاع الخاص لتفضيل المشروعات ذات الكثافة العمالية المحدودة · وفى رأيى أن اقتراح الصناعات الصغيرة غير قابل للتنفيذ ما لم ينشأ أولا عدد من الصناعات الكبيرة التى تشكل أقطاب تجتذب حولها الصناعات الصغيرة · وهذه الصناعات الكبيرة لن يقدر على توفيرها غير الدولة أى القطاع العام ، أما عن تعديل سياسة التعليم ، فانها تبدو أكثر اتساقا ليس

مع مشكلة وجود فائض عام فى عرض العمل التى تتحدث عنها الورقة ، وانما مع مشكلة وجود اختلالات نوعية فى سوق العمل (بمعنى وجود فائض فى بعض نوعيات العمالة وعجز فى بعضها الآخر) · والاخيرة ليست هى المشكلة الأساسية الآن ·وليس من المتصور أنه لو تغيرت السياسة التعليمية لتخرج أعدادا أكثر من الفنيين وأعدادا أقل من خريجى الكليات النظرية ، أن مشكلة البطالة ستقترب من الحل · ذلك أن البطالة ظاهرة عامة يعانى منها الجميع : الفنيون وغير الفنيين ، وخريجو الآداب وخريجو الهندسة · وهى مشكلة ترتبط بعجز الاستثمارات المتاحة لخلق فرص العمل سواء فى مجال الانتاج أو مجال الخدمات · ولو كان هناك توسع كاف للاستثمارات بما فى ذلك الاستثمارات فى مجال التعليم ونشر الثقافة وتحسين خدمات العدالة لما كان هناك مجال للحديث عن فائض فى خريجى الآداب أو الحقوق ·

ثانيا : المتغيرات الاقليمية :

ناقش البحث فرص الهجرة للبلاد النفطية ، وتوقف الحرب العراقية الايرانية والارتفاع النسبى فى تكلفة العمالة المصرية وانخفاض ميزتها النسبية فى الأسواق الخليجية وانتهى البحث الى نتيجة صحيحة ، وهى أن التغيرات فى هذه العوامل سيكون لها أثر سلبى على امتصاص العمالة المصرية فى الخارج ، ومن ثم سوف تزيد من حدة البطالة فى الداخل ·

ومع ذلك فقد علق الباحث بعض الأمل على مجلس التعاون العربى « فى تطوير أسس انتقال العمالة وتنظيمها ، بما يكفل استقرار هذه العمالة» (ص ١٩) · كما أنه عاد ليسبح ضد التيار الذى أثبت وجوده بدعوة الادارة الاقتصادية فى مصر للعمل على تشجيع وتيسير انتقال العمالة الى الدول العربية (ص ٣٢) · وبعد أن أكد على تناقص الميزة النسبية للعمالة المصرية بالنسبة للعمالة الآسيوية فى دول الخليج ، دعا الى محاولة الاستفادة من الميزة النسبية للعمالة المصرية من زاوية الدين واللغة والكفاءة فى ماجل التدريس (ص ٣٢ ـ ٣٣) · كما طالب بتشجيع الاستثمارات العربية والتجارة البينية بين الدول العربية ، مع أن كلاهما قد جرب دون جدوى تذكر ، وأصبح من المتفق عليه أن الأمل فى تنشيط التعاون العربى يكمن فى المدخل الانتاجى لا فى المدخل التجارى · وأخيرا فان بعض الاقتراحات الأخرى التى أوردها الباحث فى هذا المجال لن تزيد من فرص العمل فى

الخارج أمام المصريين ، بقدر ما قد تؤدى الى تحسين ظروف عملهم ورعايتهم فى الدول المستضيفة لهم ، ومن ثم فهى غير ذات أهمية فى التصدى لمشكلة البطـــالة ٠

ثالثا : المتغيرات الدوليـة :

استعرض الباحث ثلاثة عوامل فى هذا الصدد ، وهى دور المؤسسات المالية الدولية فى التأثير على سياسات الاصلاح الاقتصـــادى فى مصر ، وازدياد درجة الحماية أمام الصادرات ذات الكثافة العماليـــة من الدول النامية ، وازدياد درجة التقدم التكنولوجى وتزايد الوزن النسبى للسلع ذات الكثافة الرأسمالية العالية فى صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة٠ وقد انتهى البحث الى أن هذه العوامل الثلاثة تسير فى اتجاه مضاد لزيادة فرص العمل فى مصر ، ومن ثم سوف تسهم فى تفاقم مشكلة البطالة مستقبلا٠ وهى نتيجة صحيحة الى حد كبير ٠

وفى مجال اقتراح خفض معدلات البطالة ، يرى الباحـــث أن زيادة معدلات التوظف وخفض معدلات البطالة يتوقف على زيادة الصادرات المصرية الى الدول الرأسمالية المتقدمة (ص ٣٤) ، حيث أنه يعتقد « أنه لا ينتظر أن يكون للدول الأخرى (أى الدول الاشتراكية والدول النامية) تأثير على زيادة هذه المعدلات » ٠ ولذا فهو يحث على استمرار الجهود من أجل مقاومة اتجاهات الحماية فى الدول الرأســـمالية المتقدمة حتى يمكن لمصر زيادة صادراتها اليها ٠ هذا فى الوقت الذى سبق أن أشار فيه الباحث الى أن هيكل الصادرات المصرية لا ينطوى على فرص كبيرة للصادرات ذات الكثافة العمالة العالية ، والى أن الاتجاه هو انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية من السلع ذات الكثافة العمالية العالية (ص ٢٦) ٠ ولكن الباحث لم يبين كيف تؤدى زيادة التجارة مع الدول الرأسمالية المتقدمة الى تغيير هذه الاتجاهات ، والمساهمة بالتالى فى زيادة فرص العمل فى مصر ٠

ومع الترحيب بدعوة الباحث للعمل من أجل كسر أسوار الحماية التى تقيمها الدول الرأسمالية المتقدمة فى وجه الصادرات من الدول النامية ، الا أننى لا أوافق الباحث على أن فرص التصدير لدول الكتلة الاشـــتراكية وللدول النامية ضعيفة ٠ بل أننى أذهب الى أن الفرص الحقيقية للتصدير هى

لأسواق هاتين المجموعتين من الدول ، وبالذات الى الدول الاشتراكية · واعتقد أن هذا هو رأى الكثير من رجال الأعمال المصريين أيضا ·

وتبقى ملاحظتان نختتم بهما هذا التعليق :

١ ـ مما يحسب لهذه الورقة أنها نظرت للعمالة نظرة شاملة من حيث أنها ربطتها بالمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية · وهو ما يعنى أنه لا يوجد حل خاص لمشكلة العمالة وانما الحل مرتبط بقضية الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ولكن من الغريب أن يقول الباحث (ص ٢٨) « ان أى اصلاح اقتصادى سوف يزيد من حدة مشكلة البطالة » · فهذا تعميم واسع يعوزه دليل مقنع · ولو كان الأمر كذلك ففيم كان العناء الذى تجشمه الباحث فى صياغة اقتراحات لمواجهة مشكلة البطالة ، وجانب منها ينطوى على اصلاحات اقتصادية بالضرورة · واذا كان الباحث قد رأى أن الاصلاح المتضمن بيع القطاع العام وافساح المجال أمام القطاع الخاص وتراجع دور الدولة فى الاستثمار سوف يزيد من مشكلة البطالة ، فلماذا لم يطرح سياسات بديلة للاصلاح ويناقش آثارها على البطالة ؟ أم ترى أنه لا يرى سبيلا للاصلاح الاقتصادى غير الوصفة المذكورة ؟

والواقع أن الباحث لم يبين لنا ما هو تأثير الاقتراحات التى قدمها على حجم مشكلة البطالة والاتجاه الذى تنبأ به لزيادة معدلاتها · فهل ستخفف من حدة المشكلة أم أنها ستقضى عليها كلية ؟ وما العمل اذا كان من المتوقع لمصر أن تتعايش مع معدلات بطالة مرتفعة لزمن قد يطول ؟ ماهـــو العبء الاجتماعى ، وماهى المخاطر السياسية · والأهم من ذلك ماهى الانعكاسات المحتملة للبطالة المرتفعة على النظام الاجتماعى والسياسى ، ومن ثم على منهج الاصلاح الاقتصادى ؟ والى أى مدى يمكن أن تتسق هذه الحالة طويلا مع تراجع دور الدولة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ؟

٢ ـ ان الحاضر يزخر بتفاعلات شديدة وتناقضات عديدة بين قوى اقتصادية واجتماعية مختلفة ولا يمكن التنبؤ بصفة قطعية بأى هذه القوى سيكتب لها الانتصار · وبرغم أن سياسة الانفتاح قد فرضت نفسها طوال الخمسة عشر سنة الماضية ، وبرغم أن أزمة الديون الخارجية قد هيأت الجو لفرض الحلول التى يطرحها صـــندوق النقد الدولى وأنصـــار الليبرالية

الاقتصادةي فى مصر ، فلا يمكن اعتبـــار أن ملف الخيـــارات الاجتماعية والسياسية قد أغلق · فمازالت سياسة الانفتاح والاجراءات التى تتخذ تحت شعار التحرير الاقتصادى تفرز ألوانا من المعاناة للطبقات الشعبية ولقطاعات واسعة من الطبقات الوسطى ، وتسيب تصدعات عديدة وعميقة فى الكيان الاجتماعى المصرى ، وتزرع ألغاما جديدة هنا وهناك باجراءات الاصلاح التى يجرى تنفيذها تحت ضغوط الصندوق والولايات المتحدة الامريكية ، ولن يمض وقت طويل حتى تسمع دوى انفجار هذه الالغام · وهذا الوضع يلقى على الباحث العلمى مسئولية عدم الاكتفاء برسم صورة تشاؤمية ـ على الأقل فيما يتعلق بموضوع البطالة ـ استنادا الى الاتجاهات والسياسات الراهنة وامتداداتها فى المستقبل ·ان عليه أن يفتش فى خضم الصراعات الاجتماعية والاقتصادية الجارية عن البدائل الأخرى التى تطرحها الأطراف المختلفة فى ساحة الصراع · ويوضح النتائج المحتملة لها على المتغيـــرات الاقتصادية والاجتماعية ·

وأنا أدعوكم للتفكير فى بديل آخر أعتقد أنه يستطيع كسر الدائرة الخبيثة التى أوصلتنا اليها السياسات الانفتاحية واجراءات التحرير الاقتصادى · وهذا البديل يتمثل فى تقوية دور الدولة لا اضعافه ، ودعم التخطيط لا التخلى عنه لصالح قوى السوق ، وذلك من أجل وقف الفوضى الاقتصـــادية التى نعانى منها ، ومن أجل السيطرة على الفائض الاقتصادى وتنميته ، ومن أجل حسن استخدام الموارد المحدودة التى لدينا وفق أولويات تتفق مع فقر السواد الأعظم من الشعب ، ومن أجل ضبط ايقاع القطاع الخاص المصرى ومنعه من الانحراف والشطط · أدعوكم الى التفكير فى اصلاح القطاع العام فهو ليس ميئوسا منه ، ان التنمية فى حاجة الى قيادة وريادة ، وليس هناك مرشح حقيقى لهذه المهمة غير القطاع العام المصرى · وبدلا من تقديمه هدية للقطاع الخاص المصرى أو للاجانب ، دعونا نحافظ على هذه الثروة القومية ونجعلها ركيزة للتنمية المستقلة ، فى الوقت الذى نشجع فيه القطاع الخاص على الاضافة الى الثروة القومية الممثلة فى القطاع العام ، وفتح مجالات جديدة للانتاج والتوظف · وبدلا من الاستسلام للاعتماد على الخارج تكنولوجيا ، دعونا نطلق قوى الابداع والتطوير فى مؤسسات البحث العلمى والتكنولوجى من أجل التوصل الى تكنولوجيات تتلاءم ووفرة العمالة لدينا · وأخيرا أقول لا تجعلوا مطلب الكفاءة الاقتصادية ـ وهو هام بلاشك ـ يصرفنا عن مطالب

أخرى لا تقل عنه أهمية ، وهى مطلب زيادة الموارد وتعظيم الفائض الاقتصادى والسيطرة عليه من أجل زيادة الطاقات الانتاجية والتوسع فى فرص العمل من جهة ، ومطلب العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل والثروة فى المجتمع باعتبارها السند المتين للتماسك الاجتماعى الذى يتعذر قيام تنمية متواصلة بدونه فى العصر الحديث ، ومطلب المشاركة الشعبية على أوسع نطاق فى صنع القرارات ، ومطلب الاستقلال والتحرر من التبعية · ان أخطر ما يهتدد مصر حاليا هو أن تنساق وراء مطلب الكفاءة وما يروج له البعض من أن الكفاءة تقتضى اجراءات تخفيف دور الدولة والتخلص من القطاع العـــام واطلاق قوى السوق وفتح الأبواب أمام المنافسة الدولية · فهذه الاجراءات كفيلة بالتضحية بالمطالب الأربعة الأخرى · وفى رأيى أن النجاح فى مواجهة التحديات التى تواجهها مصر الآن ولوقت طويل يكمن فى العثور على منهج يوفق بين هذه المطالب أو الأهداف الخمسة ويصنع منها التوليفة المناسبة ، بما يمكن مصر من دخول القرن الحادى والعشرين وهى أكثر ثقة بنفسها وأكثر تأهلا للاعتماد على النفس وأكثر حصانة ضد التبعية وأكثر قـــدرة على الخلاص من التخلف ·